المرحلة الانتقالية

قراءه في المشهد المصري

أ.د/ سيف الدين عبد الفتاح

أستاذ العلوم السياسيه جامعة القاهرة

دار البشير للثقافة والعلوم

اسم الكتاب: المرحلة الانتقالية قراءة في المشهد المصري

التـأليـــــف: أ.د/سيف الدين عبد الفتاح

موضـع الكتـاب: عن الثورة المضادة

عـدد الصفحـات : **124**

عـدد المـــلازم : **7.75**

20 × مقاس الكتـاب : **14**

عـدد الطبعـات : الطبعة الأولي

الإيداع القانـوني : **2012/23456**

الترقيم الدولي/3 I.S.B.N.978/977/278/407

الصف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية

1435هـ

2014م

الإهداء

أما آن لمراحل
الانتقال أن تنتهى ؟!
الثورات تحقق
أهدافها طالما ملكت
الطاقة الثورية
الإرادة والاستمرارية

أ.د/سيف الدين عبد الفتاح

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تمثل المرحلة الانتقالية في أعقاب الثورات الناجزة وغير الناجزة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، وسوريا وغيرها، ميدانا آخر للتحديات التي يجب التصدي لها عن بصيرة وعلم. فقد أدىٰ الخوض في هذه المرحلة دون تأسيس فكري وعلمي إلىٰ حالة من العشوائية أو الفوضىٰ أو التجربة والخطأ إلىٰ حدود كادت أن تودي بالثورات نفسها وتحدث انقلابات عليها. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تحاول لفت النظر إلىٰ ضرورة تأسيس علم لإدارة المرحلة الانتقالية للثورات، مع التركيز علىٰ الثورة المصرية.

وتتضمن الدراسة التعريف بمفهوم المرحلة الانتقالية وخصائصها وتحدياتها وعقباتها، كما تتضمن تعريفا بإدارة المرحلة الانتقالية، ومستلزماتها، وأسسها العلمية.

هل هى مراحل انتقالية لا تنتهى؟!

في إطار دراسة المشهد المصري علىٰ ثورة الخامس

والعشرين من يناير والتي فتحت الباب واسعا لعالم أحداث يتسم بكثير من التعقيدات والتداخلات والالتباسات؛ ذلك أن هذه الحال من الحيرة إنما تشكل أهم سمات المراحل الانتقالية، وتجعل منها وصفا لحالة زمنية قد تطول؛ فمنذ الحادي عشر من فبراير، وبعد تنحي الرئيس المخلوع مبارك بدأت مرحلة انتقالية بمقتضىٰ إعلان التنحي عن تكليف للمجلس العسكري بإدارة المرحلة الانتقالية فيما بعد الثورة، واستمرت هذه الحال إلىٰ العام والنصف تقريبا لحين تسليم رئيس الجمهورية المنتخب لسلطة المجلس العسكري بعد انتخابات رئاسية علىٰ جولتين أسفرت الجولة الثانية عن نجاح بفارق ضيق لمرشح الإخوان الذي تمثل في فترة رئاسية للرئيس الدكتور محمد مرسي.

وفي هذا الوقت تنازع الخطاب اتجاهين؛ اتجاه يعتبر هذه الفترة الرئاسية فاتحة لمسار ديمقراطي مدني تبدأ باكورة تجلياته في انتخاب رئيس مدني منتخب ليقود مرحلة جديدة، بينما ظل البعض في خطابه يتصور أن هذه الفترة ليست كذلك إلا مرحلة انتقالية حاولت فيها أطراف المعارضة أن تنازع

سلطة الأكثرية في هذا المقام، وتحاول إفشال حكم الإخوان بأي صورة من الصور ومن ممارسات تحركت فيها مفاصل الدولة العميقة احتجاجا على هذا الوضع الجديد مما جعله بحق يستحق وصف الفترة الانتقالية أو الحالة الانتقالية الثانية، خاصة أن البعض قد حمل اقتراحا وشعارا بل وحركة بعد ذلك من خلال حملة أسمت نفسها بـ «**تمرد**» لتجمع التوقيعات لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وبدى البعض يتحدث أن الرئيس الحالي ليس إلا رئيسا انتقاليا «**ترانزيت**» يعبر عن حالة ومرحلة انتقالية جديدة.

وفي هذا السياق استطاعت قوى احتجاجية في الثلاثين من يونيو (2013م) أن تقوم بتظاهرات لمناسبة مرور عام على تنصيب الرئيس المدني (**الذي تم انتخابه في يونيو 2012م**) بدعوى الفشل والمطالبة بانتخابات رئاسية جديدة، إلا أن العسكر عاجل المشهد بانقلاب عسكري في الثالث من يوليو 2013م، في محاولة للتحكم، وقام بعزل الرئيس المنتخب وتعطيل الدستور وحل مجلس الشورى الذي كان يقوم بالوظيفة التشريعية بشكل مؤقت، وبدى هؤلاء يحملون

معهم خريطة طريق جديدة في محاولة لترسيخ سلطة الانقلاب كسلطة أمر واقع وبدئ هؤلاء يكيفون الأمر للمرة الثالثة بأن ذلك ليس إلا مرحلة انتقالية .

غاية الأمر ونحن على مشارف مرور ثلاث سنوات على ثورة 25 يناير، أننا أمام فترات أُطلق عليها «**الفترات الانتقالية**» من جانب أصحابها أو من جانب خصومها وبدت الأمور في هذا السياق خاصة وبعد الانقلاب العسكري وحالة المقاومة التي تراكمت وامتدت، لتعبر بذلك عن حالة لم يثبت ولم يترسخ كيان الانقلاب وبدت الأمور أمام حالة انتقالية تتداخل فيها الأمور التي تتعلق بمحاولة خلق أمر واقع يقوم على قاعدة انقلابية وبمحاولة ادعاء استئناف مسار ديمقراطي جديد.

ويبرز التساؤل الأساسي في هذا المقام ليعبر عن حال المراحل الانتقالية التي تتالت وأسميت بذلك وعبرت عن حالة من الاستقطاب والحيرة والفرقة والانقسام وشهدت صراعا غير معلن بين مؤسسات منتخبة حلت، وبين مؤسسات راسخة في الدولة هي بطبيعتها من المؤسسات

المعينة تتسم باحتكار القوة أو بعض الوظائف التأسيسية التي تتعلق بالدولة مثل الجيش الأمن والقضاء، وانضاف لذلك مؤسسات أخرىٰ تتعلق بالإدارة المصرية فيما أسمىٰ بالبيروقراطية المصرية العتيقة، وكذلك الإعلام، وبدت كل هذه المؤسسات تشير في هذه الحال الانتقالية إلىٰ ضرورة أن يكون لها مكانتها المحصنة والحصينة في مواجهة مؤسسات منتخبة ظلت مهددة بالحل بعد بزوغها لفترة وجيزة.

قفز هنا التساؤل: أما آن لمراحل الانتقال أن تنتهي؟ وهل في ظل هذا الاستقطاب الشديد والانقسام الرهيب وتهديد تماسك الجماعة الوطنية وصناعة الكراهية المتبادلة مما أدىٰ إلىٰ خطورة علىٰ الحالة الاجتماعية بأثرها وبدىٰ الوصول إلىٰ تعاقد سياسي ومجتمعي جديد أقرب ما يكون إلىٰ فائض الكلام أو بنيان من الأوهام؟، ومن هنا كان هذا التساؤل تساؤل جوهري يؤكد أن هذه الحالة الانقلابية يمكن أن تشكل بيئة خصبة لاستمرار الأحوال الانتقالية في حالة من عدم الاستقرار وفي إطار تنازع بين ثورتين: ثورة الخامس والعشرين من يناير

بأهدافها ومكتسباتها، بقيمها ومطالبها وبين ثورة مضادة يمثلها بنيان من التحالفات الاجتماعية والمصلحية التي تشكل بحق مفاصل الدولة العميقة أو الغويطة علىٰ ما يصفها البعض، وبدت هذه التنازعات في كل مرحلة انتقالية ولكن ظل العنوان الأبرز «**الجوهر والمآل في العلاقات المدنية العسكرية**».

يبدو لنا من الضروري وقد أديرت هذه المراحل الانتقالية المختلفة وفق مسارات تجمع بين حركة العشوائيات واختلاف المآلات وتنازع المسارات، والمآلات حالة مثالية لأحوال انتقالية غاية في الخطورة تطل برأسها كل مرة في ثوب جديد؛ أطلت في المرة الأولىٰ وأسفرت عن وجهها في شكل إدارة مجلس عسكري لمرحلة انتقالية بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وفي المرة الثانية خرجت علينا في ثوب رئيس مدني كانت فترته مناكفة بين متطلبات هذه الحالة المدنية وبعض ما أفرزته ثورة الخامس والعشرين من يناير من متطلبات وأهداف، وبين دولة التحالفات العميقة

والمصالح المشتركة والتي واجهت هذه السلطة المدنية وتعاملت مع الأمر وكأنه لا ثورة وبدت الأمور تتدحرج إلىٰ حالة أخطر ما يكون في تأليب أجهزة الدولة علىٰ المؤسسات المنتخبة ومحاولة النيل منها، وحينما جد الجد كان الأمر مخططا في إطار حالة انقلابية تتدثر بغطاء مدني مما أسمته إرادة الاحتجاج الشعبي، وهو ما فتح الطريق إلىٰ حالة انتقالية ثالثة اتسمت بشكل مختلف وبصراع نراه في أفق الاحتجاجات وبأغطية مختلفة وفي سياق من خطاب الكراهية وخطاب حملته المنظومة الانقلابية في إطار محاربة الانقلاب والعنف وفي إطار ما يحمله من خريطة طريق يحاول بشكل أو بآخر أن يمتلك شرعية من خلالها في سياق هذه الحالة الانقلابية، وبدت هذه المرحلة تتسم بأقصىٰ درجات القمع وبأقسىٰ درجات الترويع في إطار لعسكرة الدولة والمجتمع ودولة عسكرية فاشية، ودولة قمعية بوليسية.

في ظل هذا التداخل العشوائي بين مراحل الانتقال وتجلياتها يبدو لنا أن تلك الدعوىٰ التي تتعلق بضرورة

تأسيس علم لإدارة المرحلة الانتقالية [1] في ثورات الربيع العربي في الدول العربية المختلفة وفقا لرؤية استراتيجية راشدة تسلم للهدف الأساس في قيام دولة عادلة فاعلة راشدة ومجتمع متماسك قادر ناهض، بين هذا وذاك يجب أن يبرز ذلك العلم ليحقق إدارة للمرحلة الانتقالية بالسرعة الواجبة وبالتكلفة الدنيا وبالإمكانات المتاحة، وخوض المعارك التي تتعلق بإدارة الأزمات التي تواجهها الدولة في هذه المرحلة كل ذلك في إطار حالة من الشفافية الكاملة للتعامل مع الشعوب صاحبة المصلحة الحقيقية في هذه الثورات واتخاذ القيادات الثورية من الشعب ظهيرا لها في إطار الصراع الممتد مع الثورة المضادة وتحالفاتها المجتمعية ومصالحها الآنية والأنانية.

---

(1)انظر – د. سيف الدين عبد الفتاح، مقدمات أساسية حول عملية بناء المفاهيم فى د. علىٰ جمعه، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية ، الجزء الأول ، المعهد العالمىٰ للفكر الاسلامىٰ ، الطبعة الأولىٰ 1998، ص 27 وما بعدها. – انظر أيضا ندوة انتقال المفاهيم والنظريات:محمد مفتاح،أحمد بوحسن (تنسيق)،انتقال النظريات والمفاهيم، المملكة المغربية، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء : مطبعة النجاح،1999، والندوة فى عمومها تناقش هذا الموضوع المهم انظر بصفة خاصة: محمد الدغمومىٰ، انتقال المفاهيم: نقد النقد ص 45 وما بعدها.

الفصل الأول

المرحلة الانتقالية المفهوم والأهداف والتحديات

المرحلة الانتقالية
المفهوم والأهداف والتحديات

1- مفهوم المرحلة الانتقالية:

في علم النظرية السياسية خاصة في باب النظرية السياسية التحليلية وباب المفاهيم هناك تصنيف لمفاهيم معينة باعتبارها «**المفاهيم الرحَّالة**»، وهي المفاهيم التي ترتحل من علم إلىٰ علم، أو من فن إلىٰ فن، أو من نمط حضاري إلىٰ نمط حضاري آخر... مفاهيم رحالة من أشكال مختلفة، يمكن أن تأتي من ثقافات مختلفة بل تنتقل بين أيديولوجيات متنوعة. ومن أهم المفاهيم الرحالة: مفهوم «**المرحلة الانتقالية**» (1).

(1) انظر – د. سيف الدين عبد الفتاح، مقدمات أساسية حول عملية بناء المفاهيم فىٰ د. علىٰ جمعه، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية ، الجزء الأول ، المعهد العالمىٰ للفكر الاسلامىٰ ، الطبعة الأولىٰ 1998، ص 27 وما بعدها. – انظر أيضا ندوة انتقال المفاهيم=

وقد نشأ مفهوم «**المرحلة الانتقالية**» في علم النفس، وارتبط بالمرحلة ما بين الطفولة والرشد والنضج، والتي تسمىٰ مرحلة المراهقة. أيضا أُطلق مفهوم «**المرحلة الانتقالية**» داخل الأدبيات الاقتصادية، عند الحديث عن مراحل النمو (**مثل المراحل الخمس لـ«روستو» وغيرها**). وظهر هذا المفهوم أيضا في الأدبيات السوسيولوجية –خاصة الغربية منها–، وكان يسمىٰ «**الانتقال المجتمعي**» الذي يعبر عن الانتقال من الحال التقليدية أو التخلف إلىٰ حال الحداثة. كما يوجد في علم التنمية السياسية وعلم النظم السياسية ما يسمىٰ «**التحول الديمقراطي**». كما أن الأيديولوجيا أيضا – وليس فقط العلوم– كان فيها مرحلة انتقال، وقد تحدث كل من ماركس ولينين عن مرحلة الانتقال من الدولة ومن المرحلة الاشتراكية إلىٰ المرحلة

= والنظريات: محمد مفتاح، أحمد بوحسن (تنسيق)، انتقال النظريات والمفاهيم ، المملكة المغربية، جامعة محمد الخامس ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء : مطبعة النجاح،1999، والندوة فى عمومها تناقش هذا الموضوع المهم انظر بصفة خاصة: محمد الدغمومى، انتقال المفاهيم: نقد النقد ص 45 وما بعدها.

الشيوعية[1]، باعتبار أن هذه أيضا مرحلة انتقال. وقد ظهر مفهوم «**المرحلة الانتقالية**» في إحدىٰ أدبيات لينين الذي تعلق بمقولة «**ما العمل؟**»[2].

ويأخذ المفهوم في علم السياسة شكلين:

الأول هو الشكل الاعتيادي المتعلق بالمراحل الانتقالية في صورة انتخابات وتحول سياسي.

والشكل الثاني فيما بعد الثورات. ولكننا في العلوم السياسية كنا قد هجرنا مفهوم الثورة فترة طويلة من الزمن، وكنا نتحدث عن مفهوم بديل هو مفهوم «**الإصلاح**». لا شك أن المراحل الانتقالية التي يُتحدَث عنها في سياق عملية تحول ديمقراطي تختلف عن المراحل الانتقالية بعد الثورات. إذًا المرحلة الانتقالية وضع مؤقت يأتي بعد وضع غير مرغوب فيه، استمر فترة من الزمن طويلة نسبيا، يرجىٰ تغييره في سياق استشراف عمليات تغيير وتحول[3].

---

(1) حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلىٰ محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، 2013.

(2) لينين، ما العمل، ترجمة ونشر جريدة المناضل، مارس ـ أغسطس، 2005.

(3) سيف الدين عبد الفتاح، الإصلاح والسياسة: نماذج فكرية وخبرات إسلامية، في: د.نادية مصطفىٰ، د.إبراهيم البيومي، د.باكينام الشرقاوي (محررون)،=

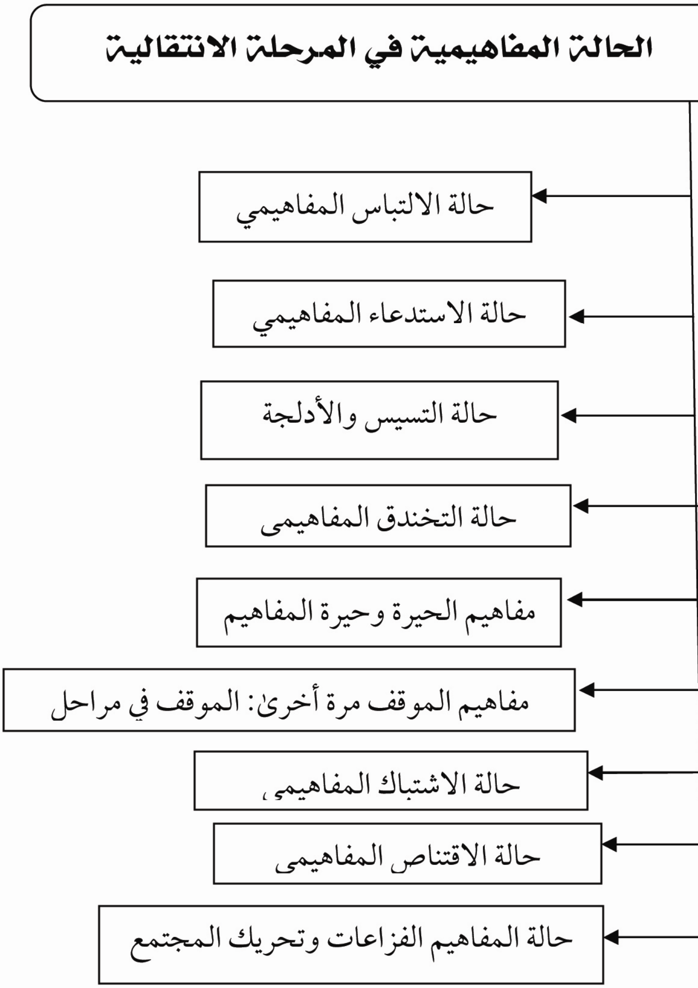
ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن المرحلة الانتقالية مرحلة فارقة كاشفة بانية، إن إدارة المرحلة الانتقالية تستأهل علما – أو فصلا من علم– مؤسسا له مناهج ومستويات وآليات، فهذا العلم له أهمية بعد الثورات ولابد أن ترتكز الأفكار حول هذا العلم ومضمونه ومحتواه والقدرة علىٰ ترجمته علىٰ أرض الواقع. خاصة أن ما نشاهده الآن في ربيع الثورات العربية يؤكد أن الشعوب قد تقوم بعمليات احتجاجية حتىٰ يسقط رأس النظام، ولكنها لا تفكر في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط رأس النظام، الأمر الذي يؤكد علىٰ ضرورة وجود علم يتعلق بإدارة المرحلة الانتقالية(1).

ومن أهم المناطق التىٰ تتعلق بحال المراحل الانتقالية منطقة المفاهيم التىٰ يصيبها الالتباس عند عموم الناس بل والمنخرطين فىٰ الحياة السياسية والعمليات المرتبطة بها،

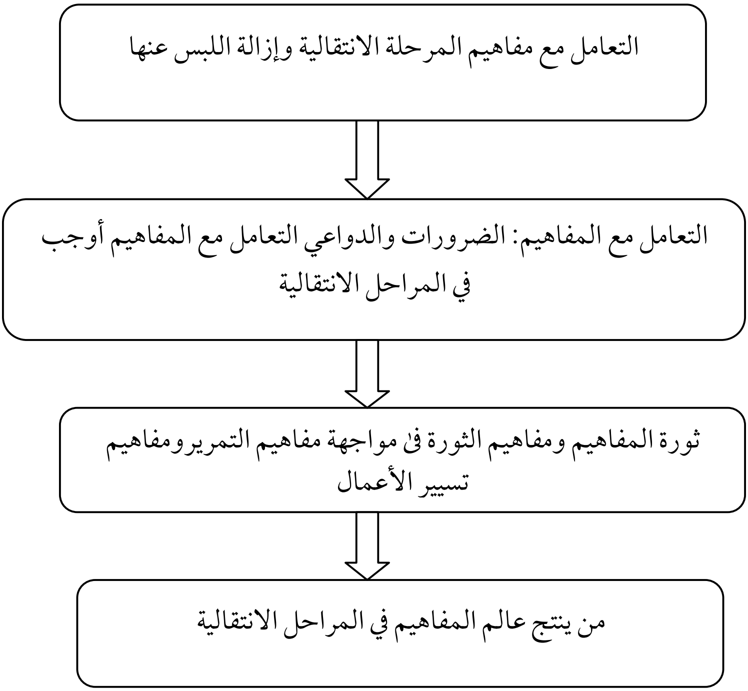
= مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، مجلة حراء، القاهرة، 2011.

(1) سيف عبد الفتاح، مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة والإدارة، الأهرام، 1/ 9/ 2011.

وتتسم المفاهيم والحال هذه بسمات عدة تشير الى حال التداخل والاشتباك والارتباك.



والحال هذه فى عالم المفاهيم ،فإنه من الضرورى الاهتمام بهذا العالم الاهتمام اللائق به والقادر على مواجهة هذه الحال فى سياق يحدد مسالك الوعى ويستثمر قدرات السعى(1).



(1) سيف الدين عبد الفتاح، مفاهيم المرحلة الانتقالية ضمن ندوة المدخل المفاهيمي والمرحلة الانتقالية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2012.

من هنا فإن المرحلة الانتقالية لها عدة خصائص وجوانب :

1 – **الجانـب الزمنـي**: وهـو يتـضمن فـترة زمنيـة محـدودة ومحددة يجب أن لا يسمح فيها بالفراغ.

2 – **الوضـع الـذي دام وسـقط بعـضه**: وهـو يتـسم بحالـة غيـر مرغوبة، إلا أنها مع دوامها تتمتع بقـدر مـن رسـوخ «**الأمـر الواقـع**»، الـذي يجـب عـدم القفـز عليـه كمـا يجـب عـدم الاستـسلام لـه، ولكـن يجـب اعتبـاره بمـا يـشير إليهـا مـن معطيات يجب التعامل معها.

3 – **عمليـة التحـول والمخـاض الآمـن للـولادة**: إن عمليـة التحول أشبه بالعملية الجراحيـة الدقيقـة التـي تحتـاج إلىٰ مهـارة عاليـة في إدارة التحـول بـأدنىٰ الأضـرار والخـسائر وبأعلىٰ المنافع والمصالح، تأمين عملية التحـول مـن أهـم المسائل التي يجب التفكير بها.

والانتقال من التأمين إلىٰ التسيير آخـذا في الاعتبـار عناصـر الملاءمة والقـدرة علىٰ ممارسـة المرونـة، في ظـل تفاعـل بـين الأطراف المختلفة وفق أصـول يقررهـا الحـدث ذاتـه بمعطياتـه وأولوياته وأهدافه القريبة والبعيدة ، ويحدد عناصر الانطلاق إلىٰ المسار المرغوب.

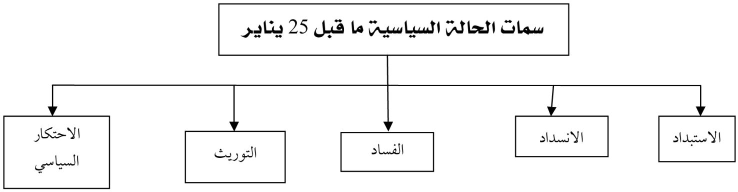
4- الاستشراف وعملية البناء البديل للانتقال من حال الأمر الواقع إلىٰ وضع التحول المقصود والمنشود .

ومن ثم فإن التعامل الدقيق والعميق والرصين مع الحالة الانتقالية يجب أن يأخذ فىٰ اعتباره كل الخصائص التىٰ تتسم بها المرحلة الانتقالية ،بحيث يستمسك بالثوابت الكلية والأصول المرعية فىٰ بناء تعاقد سياسىٰ ومجتمعىٰ جديد، ويصنّع بدائل للحركة ضمن عملية إقلاع سياسىٰ حقيقىٰ لا تسيير أعمال وتمرير أوقات وتبرير حال الانتكاس أو التباطؤ[1].



(1) سيف الدين عبد الفتاح، لمشهد السياسىٰ.. تداخل المساحات والساحات، الشروق، 8/ 12/ 2012 .

وفي المراحل الانتقالية قد تُسرَق الثورات[1] وتُركَب ويُلتَف حولها وتنتكس، فالمرحلة الانتقالية ليست مرحلة واصلة بين مرحلتين فحسب، أو مرحلة تسيير أعمال كما شاع وأشيع بين الكافة، بل إن المرحلة الانتقالية هي انطلاقة إلىٰ بناء جديد، وسعي إلىٰ تكوين تعاقد سياسي ومجتمعي جديد في إطار استراتيجية واضحة، وفي إطار انتقال وخطوات تدريجية متراكمة يمكن أن تُحدِث أثرا في عملية الإصلاح الجذري في المجتمع. إذن لابد أن تكون المراحل الانتقالية مراحل مخططة ومدبَرة وتقوم علىٰ الوصل بين الاستراتيجي والمرحلي أو الخُطط هذه المرحلة تشير الىٰ نظام سياسىٰ قامت عليه الثورة بكل سماته ومكوناته وأدواته



هذه الحالة السلبية التىٰ ترسخت فىٰ النظام السابق أدت الىٰ مايمكن تسميته بدورة الحكم غير الرشيد وأنتجت حالة

1 ـ سيف عبد الفتاح، الشعب المنسىٰ، الشروق، 6/ 4/ 2013.

الحكم غير الرشيد ظواهر[1] ومظاهر عدة أشرت علىٰ قابلية الحال للإنفجار .

كما أن التفكير خارج الصندوق يشير إلىٰ ما تدلل عليه التطورات التي حدثت في الثورات العربية، وأهمها أن الشعوب صارت رقما صعبا في الظاهرة السياسية، الأمر الذي طرح بقوة ضرورة أن يُعاد تعريف السياسة باعتبارها «**علم إرادة وإدارة الشعوب**»[2]، بما يتواكب مع ما يحدث في الآونة الراهنة وحال الثورات الكائنة، «**والحاصل أن الانتقال إلىٰ دائرة الفعل الذي يعبر عنه التأكيد الجمعي في صيغة المضارع بأن الشعب يريد، الآن وهنا، يفصح بأصرح عبارة عن اقتحام الإرادة الشعبية للساحة السياسية العربية**»[3].

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الحكم الصالح الرشيد من منظور إسلامي (رؤية تجديدية واجتهاد مطلوب)، ضمن مؤتمر الاجتهاد في الخطاب الإسلامي: نحو خطاب إنساني متجدد، كلية الدراسات الإسلامية وكلية الشريعة والدراسات بجامعة قطر، 2010.

(2) كنت قد كتبت هذا التعريف فيما سبق ، ثم وقع نظرىٰ علىٰ كتاب مهم ل: راؤل .س.مانغلابوس ، إرادة الشعوب :الديمقراطية الأصيلة فىٰ المجتمعات غير الغربية ، ليماسول–قبرص: دار الملتقىٰ للنشر 1991.

(3) جلبير الأشقر، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، بيروت: دار الساقي، 2013، ص11.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلىٰ أن النظم الاستبدادية أيضا كانت تستخدم فكرة المرحلة الانتقالية و مقولات المنعطف الخطير وعنق الزجاجة...إلىٰ آخره؛ حيث يزعم كل حاكم – من المستبدين بالنظم العربية- عند اعتلائه كرسي الحكم أنه يبدأ من الصفر، وأن من سبقه ترك له كل المشكلات مستفحلة ومستعصية، في حين هو يركّب حلقات استبداد بعضها من بعض، وكأن المرحلة الانتقالية –علىٰ شاكلة الاستبداد- ستنتهي يوم القيامة، وكأن الزجاجة كلها قد تحولت إلىٰ عنق.

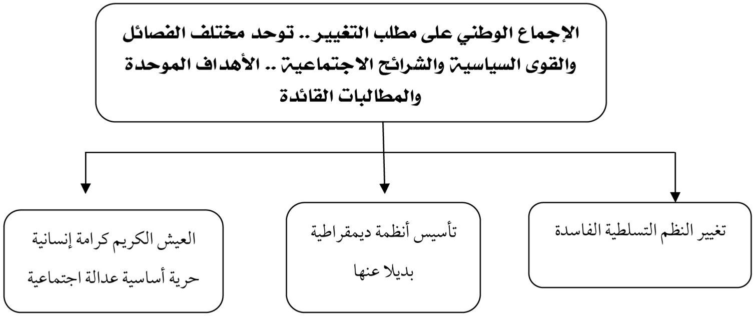
فالتصور الاستبدادي للمرحلة الانتقالية كان مدخلا من مداخل إعفاء نظام من مسئولية الإنجاز، بل إنه يجب أن يحمد علىٰ ما يفعله في ظل «**مرحلة انتقالية**».



2- **أهداف المرحلة الانتقالية**

في المرحلة الانتقالية تكون هناك **ثلاثة أهداف كلية**، وليس من الضرورة أن يتم إنجاز هذه الأهداف بشكل كامل، ولكن على أقل تقدير تكون السياسات المتبعة في الطريق الصحيح وفقا لقواعد التعاقد السياسي الجديد. فليس من الممكن أن تحكم قواعد عقد سياسي ماضية ثورة تتطلب قواعد تعاقد سياسي جديد.

ومن أمثلة قواعد التعاقد السياسي ما يتعلق بالقواعد والإجراءات واللوائح. فعلى سبيل المثال أيضًا لا يمكن لبرلمان جديد بعد ثورة أن يقوم بدور فعال إلا إذا غير لائحته، فاللائحة التي يعمل وفقـًا لها هي لائحة مصنعة ليكون البرلمان أداة لنظام مستبدّ ومساندته وتأييده بينما يفترض في اللائحة أن تحدد عناصر الفاعلية وصلاحيات المجلس، حتى يمارس سياساته على الأرض بفاعلية ومحققًا لأهداف هذه الثورة.



الثـورة والانتقـال يعنيـان تغييـر الـنظم التـسلطية الفاسـدة وتأسيس أنظمة ديمقراطية بديلـة عنهـا، ولـن يتحقـق هـذا بـين عـشية وضـحاها، والمهـم في الأمـر أن توضـع الثـورة علـىٰ الطريـق الـصحيح وتتعـرف قواهـا علـىٰ المتطلبـات اللازمـة لعمليـة الانتقـال الـسياسي والمؤسـسي وتحقيـق أهـداف الكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والعدالـة الاجتماعيـة. فالأمر يرتبط بمنظومة القيم التي تحدد المطالب الكبرىٰ.

3- **المرحلة الانتقالية تحديات وعقبات**

وللمراحل الانتقاليـة تحـدياتها؛ وفي الحالـة المـصرية تقفـز إلىٰ الواجهة **خمسة تحديات مهمة:**

أولها **تحدي المرجعية**، وهو تحد شـديد الخطـورة؛ حيـث

يحدث نوع من الجدل السياسي خلال المراحل الانتقالية، ويثور معه من جديد جدل الهوية (**من نحن؟**)، وتبدأ معه التراشقات السياسية. ويجدر الحديث هنا عن «**النظرية السياسية للميدان**» استلهاما من النموذج الذي قدمه ميدان التحرير في مصر خلال أيامه الأولىٰ وبعد خلع حسني مبارك. فقد كوَّن الميدان نظرية مهمة مع تجمع الناس في الميدان خلال الثمانية عشر يوما الأولىٰ تجيب عن كثير من الأسئلة التي دارت خلال قرنين وصفهما المستشار طارق البشري بـ«**قرن لقيط**» و«**قرن أبتر**»؛ حيث عشنا فيهما غيرنا، ولم نعِش أنفسنا، وعشنا فيهما أسلوب «**كأن**» (**كأن لدينا مؤسسات، وكأن لدينا رئيس، وكأن لدينا أحزاب وكأن لدينا قوىٰ سياسية،...**).

لذا من المهم -في ظل تحدي المرجعية هذا- أن يكون هناك نوع من التوافق، فإحدىٰ مشكلات الدستور وصياغته هي مشكلة المرجعية. وفي هذا المقام يمكن أن نقدم تصورا بسيطا حول تحدي المرجعية.

والمتصور أن المرجعية لها شكلان:

- **الشكل الأول هو المظلة الفكرية** والمعرفية والثقافية التي تتعلق بالمجتمع، أو ما يمكن تسميته بـ«**قواعد النظام العام الكبرى**»، فكتب القانون تذكر أن لكل مجتمع قواعد نظامه العام، وقواعد النظام العام لا يسمح بأي حال من الأحوال لأي شخص أن ينتهكها.

- **الشكل الثاني للمرجعية** هو المتعلق بمرجعية الوطن والعيش الواحد ومرجعية المواطنة. إذن نحن نتحدث عن مرجعية العيش الواحد، وعن مجموعة القيم العامة التي تحكم المجتمع وقواعد النظام العام الكبرى التي لا يمكن للمجتمع التنازل عنها ضمن تعاقده السياسي والمجتمعي. وقد كانت المادتان المتعلقتان بالشريعة وبالمواطنة في دستور 1971م حلا جيدا لهذه الإشكالية بما تقدمه من أطر معرفية ونظرية تتعلق بالمجتمع وحركته السياسية. والمواطنة –من ناحية أخرى– تتعلق بالمساواة أمام القانون، والحقوق الإنسانية والحقوق السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وإمكانات التمثيل والقدرة على

المشاركة. فنحن أمام المواطنة كمفهوم سياسي وحقوقي واجتماعي.

التحدي الثاني **تحدي الشرعية**، ويقوم علىٰ عدة عناصر؛ حيث يظهر في المراحل الانتقالية ما يسمىٰ بتنازع الشرعيات، فيتحدث بعضهم عن الشرعية الدستورية ويتحدث بعض آخر عن الشرعية القانونية، ويتحدث بعض ثالث عن الشرعية الثورية، ويتحدث بعض رابع عن الشرعية الشعبية. وللأسف الشديد فقد تعامل المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة الذي أدار المرحلة الانتقالية للثورة المصرية مع هذه الشرعيات بأسلوب الانتقاء لا الالتزام[1].

فتعدد وتنازع الشرعيات أمر ينشأ دائما في المراحل الانتقالية؛ لذا لابد من تثبيت نوع من الشرعية يتم الاستناد إليها، ولكن مع إيجاد نوع من التراضي علىٰ هذا النمط من الشرعية مع تحديد مضمون هذه الشرعية ومعايير تطبيقها علىٰ الأطراف المختلفة، ومدىٰ تعارضها مع عمليات

(1) سيف عبد الفتاح ،مفهوم الشرعية،
http://ashahed2000.tripod.com/mfaheem/3.html

التطهير والتغيير الثوري وغيرها، فمظنة الظلم وتهمة التعجل يمكن أن تكون من الأمور التي تحد من فاعلية الشرعية.

ويثور – في هذا الإطار – دور الجيش في المنظومة السياسية وحدوده، وفي النشاط الاقتصادي للدولة، ودور العسكريين في الخدمة المدنية بعد خروجهم من الخدمة العسكرية، وميزانية القوات المسلحة، كل هذا تتنازعه أيضا مجموعة من الشرعيات، وتعد إشكالية الدستور –في هذا الإطار– من الإشكاليات الكاشفة لتحدي المرجعية والفارقة في تحدي الشرعية في إطار الحديث عن العلاقة بين السلطات وبعضها وبينها وبين المؤسسات المدنية والعسكرية، فلابد من تحديد العلاقات والحدود بين المؤسسات[1].

التحدي الثالث **تحدي المواطنة**، فقضية المواطنة تعبر في المرحلة الانتقالية عن قضايا كثيرة؛ منها ما يتعلق بشروط ممارسة الفرد لمواطنته والتي أثيرت في التجربة المصرية إبان ما يعرف بقانون العزل السياسي، كما أن قضية المرجعية

(1) سيف عبد الفتاح، الإسلاميون في الحكم: ما المستقبل، محاضرة بمنتدى الجامعة الأمريكية، القاهرة، 2/ 4/ 2013.

المشار إليها يمكن أن تثير بعض الإشكاليات المتعلقة بالتعدد والتنوع داخل الوطن؛ فهناك مظلة مرجعية يمكن ألا تقرها بعض الأطراف أو تتحفظ عليه أو تضع عليه الحدود، وأن تحافظ علىٰ حقوقها في إطار من المرجعية الجامعة بحيث لا تتعارض مع مسألة المواطنة. هناك أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بقضية العدالة الاجتماعية في إطار ما يمكن تسميته بـ«**ثورة التوقعات المتزايدة**»؛ فالكل توقع عقب الثورة الحصول علىٰ حقوقه كاملة غير منقوصة خاصة أن النظام الماضي انتهك حرمته ومواطنيته وانتهك العوائد المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي كان من الممكن أن تعود عليه.

التحدي الرابع، والذي يتفرع عن تحدي المواطنة، هو **تحدي المشاركة**؛ ففي الثورات يمكن أن يحدث نوع من الزخم ويكون هناك نسب عالية من المشاركة التي لم تكن معتادة من قبل، والتي تكون أقرب إلىٰ الأنماط الاحتجاجية وليست مشاركة في العملية الانتخابية أو غيرها؛ حيث يرىٰ الأفراد أن تلك الأنماط من المشاركة السياسية المعتادة

أصبحت غير اعتيادية في الاستبداد بمعنىٰ أنه لا نتيجة لها، فيمكن القول أن أكبر حزب موجود هو «**حزب اللامبالاة**» فهو غير مطمئن تماما للأدوات والآليات وفاعليتها ولا لتأثيرها في المجتمع ولا لتمثيله للمجتمع. فنحن أمام تحدٍّ خطير في المراحل الانتقالية؛ حيث تتحول المشاركة من الأنماط الاعتيادية إلىٰ الأنماط الاستثنائية وتصير الأنماط الاستثنائية هي المتكررة وإن كانت الأنماط الأخرىٰ (**الاعتيادية**) لها وقتها في عملية الانتقال السياسي والمؤسسي من خلال عملية الانتخابات حيث يصبح هناك داعٍ للمشاركة بعد سقوط رأس النظام، بينما تكون المشاركة الاحتجاجية (**من اعتصامات ومظاهرات ودعوات للعصيان المدني..**) أكثر من مجرد مشاركة لمطالب سياسية، وإنما تكون أقرب إلىٰ مشاركة مجتمعية.

ومن المهم هنا أيضا التطرق لاختلاف الأجيال، والنظر في الجيل باعتباره وحدة تحليل وأثره في عملية المشاركة السياسية والمجتمعية. فالجيل الأخير كان هو من أطلق شرارة الثورة، مع وجود حاضنة شعبية، والجيل الأخير هو

من فكّر خارج الصندوق في أنماط جديدة للمشاركة لم تكن متاحة من قبل؛ مثل المشاركة من خلال الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وقنوات جديدة صعب التحكم فيها؛ فانسداد الأفق السياسي علىٰ الأرض كان لابد أن يقابله وجود آليات أخرىٰ بعدما أصيبت قنوات الاتصال الموجودة بالصدأ والانسداد.

من قبل كانت كل الوسائل تؤدي إلىٰ نتيجة واحدة؛ هي سيطرة الحزب الوطني سواء كان انتماؤه قبل الانتخابات للحزب الوطني أو ضُم إليه بعد الانتخابات. وتجدر الإشارة هنا إلىٰ أنه في انتخابات مجلس الشعب لعام 2005 لم يحصل الحزب الوطني سوىٰ علىٰ ثلث الأصوات فقط وانضم الباقي إليه بعد إعلان نتائج الانتخابات، وذلك رغم عدم تقدم القوىٰ الأخرىٰ بكامل طاقتها في كل الدوائر، فإن فعلت ذلك لربما حصل حينها الحزب الوطني المنحل علىٰ نسبة أقل من ثلث الأصوات. لذا، فقد آن الأوان للاهتمام بالدراسات الجيلية في إطار وحدة تحليل جديدة هي

«**الجيل**»، والاهتمام بالمشاركة النوعية للشباب والمشاركة النوعية خارج إطار القنوات المتعارف عليها.

يأتي بعد ذلك تحدٍ مجمِّع هو **تحدي الفاعلية**، وهو حاصل تفاعل تحدي المرجعية مع تحدي الشرعية مع تحدي المواطنة مع تحدي المشاركة بما ينتج معادلات مختلفة. وما حدث في الثورة المصرية هو حالة عشوائية من إدارة المرحلة الانتقالية بالقطعة وحالة من صناعة الفوضىٰ وصناعة الفُرقة؛ وذلك علىٰ خلاف ما يجب في شأن المرحلة الانتقالية من ضرورة أن تتواكب معها رؤية استراتيجية لديها القدرة علىٰ وصل مرحلة بمرحلة والانتقال من وضع غير مرغوب إلىٰ وضع مرغوب ومقصود له سمات وصفات محددة، وكأن المرحلة الانتقالية هي مقارنة بين فترة وأخرىٰ، فالمواطن المصري يحدث في ذهنه دائما حالة من المقارنة ما بين مرحلة مضت ومرحلة أتت مع وجود ما يسمىٰ بثورة التوقعات.

وبناء علىٰ ما تقدم، تجلىٰ عقبات في طريق الانتقال عقب الثورات؛ لعل **أولها وأهمها- الإجماع الوطني** وهو أمر

طبيعي، وسياسات التوافق وقدرة المجتمع علىٰ **إدارة التعدد والاختلاف**، فليس من الخطأ وجود تنوعات ولكن الخطأ أن تتحول تلك التنوعات إلىٰ تنازعات يستغلها صاحب السلطة ليستمر في سلطانه وتحقيق مآربه وأهدافه دون تحقيق أهداف الثورة.

ومن العقبات أيضا بروز **الاستقطاب الأيديولوجي** والسياسي الحاد **(صناعة الفرقة)**، والتي تنتج عن أن عملية الانتقال لم تأتِ نتيجة تخطيط استراتيجي محدد، وإنما تم التعامل معها بالقطعة.

عقبة أخرىٰ تتعلق **بالقوىٰ المضادة للثورة** والمصالح والنظام الجديد؛ فالتحالفات الاجتماعية التي ارتبطت بالنظام السابق طوال ثلاثين عاما لا يمكن أن تنتهي بهذه السرعة وفق نظرية الدومينو، فجذر الفساد النظام يكون غالبا عميقًا وممتدا وحاضرا بكثير من تشكيلاته، ويظهر ذلك عندما يخف الزخم الشعبي حيث تخرج قوىٰ الثورة المضادة من جحورها. ومن ثم فالمرحلة الانتقالية -وبحكم التعريف- هي مرحلة تدافع كثيف بين قوىٰ الثورة وقوىٰ الثورة المضادة

والدولة العميقة.

عقبة ثالثة ونموذجية يمكن أن نلحظها في العلاقات المدنية– العسكرية، ودور الجيش المصري في الانتقال. ففي مصر تمثل عودة الجيش إلىٰ الظهور المباشر علىٰ المسرح السياسي مؤشرًا علىٰ أن المؤسسة العسكرية ستشرف علىٰ ترتيب فترة الانتقال السلمي للسلطة إلىٰ حقبة «**ما بعد مبارك**». مرحلة التسلم والتسليم من دون فراغ يؤدي إلىٰ فوضىٰ عامة(1).

عودة الجيش إلىٰ المسرح السياسي كان من الصعب أن يتقبلها الشارع لو لم تأخذ القيادة العسكرية خط الوسط مع انحياز معلن لرغبة الناس. واستجابة المؤسسة لمطالب الشارع سمح لها بالتحرك إلىٰ الساحة واستيعاب المطالب والوعد بتحويلها إلىٰ برنامج يتضمن مجموعة نقاط يمكن تطبيقها وفق جدول أولويات. **(تأمين وحماية الثورة)**، **(إسقاط النظام وليس فقط إسقاط الرئيس)**(2).

---

(1) سيف عبد الفتاح، العلاقات المدنية العسكرية والثورة المصرية، الأهرام، 10 /8 /2011

(2) سيف الدين عبد الفتاح، صفحة جديدة في العلاقات المدنية العسكرية، الأهرام، 26/ 8/ 2012

عودة الجيش إلىٰ المسرح السياسي في إطار سلطة تأسست منذ ستين سنة، مسألة مألوفة في المرحلة الانتقالية باعتبار أن المؤسسات الأخرىٰ المدنية والأهلية تعاني أيضًا -كما هو حال المؤسسات الرسمية- من ضعف وتآكل وتحتاج إلىٰ وقت للترميم والتكيف وإعادة البناء.

وعلىٰ هذا فمن المهم النظر في الاستجابة المكافئة لهذه المرحلة بمفاهيمها وجوانبها وخصائصها وتحدياتها وعقباتها، ولا يكون ذلك إلا بالتأسيس لإدارة وعلم لإدارة مثل هذه المراحل.

* * * *

الفصل الثاني

إدارة المرحلة الانتقالية ومستقبلهـــــا

إدارة المرحلة
الانتقالية ومستقبلها

في إطار ثورة 25 يناير المصرية والثورات العربية، يرد الحديث عن «**إدارة المرحلة الانتقالية**»، وهي بحق تستأهل علما -أو فصلا من علم- تؤسس له مناهج ومستويات وآليات. ولابد أن ترتكز الأفكار حول هذا العلم ومضمونه ومحتواه، مرتبطة بالقدرة علىٰ ترجمته علىٰ أرض الواقع، خاصة أن ما نشاهده في الثورات العربية يؤكد أن الشعوب قد تقوم بعمليات احتجاجية حتىٰ يسقط رأس النظام، ولكنها غالبا لا تفكر في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط رأس النظام، الأمر الذي يؤكد ضرورة وجود هذا العلم.

وكما سبقت الإشارة، فإن الحديث عن إدارة المرحلة الانتقالية للثورات يتطلب ما يسمىٰ «**التفكير خارج الصندوق**»؛ بمعنىٰ أن تكون هناك أدوات ووسائل وآليات في مراحل

الانتقال تكافئ وتناسب الوضع الاستثنائي الذي تمثله وتتسم به هذه المرحلة؛ لأن المرحلة الانتقالية -بحكم التعريف- هي حالة استثنائية؛ ومن ثم فإنها قد تتطلب هذا التفكير الاستثنائي، وإن كا هذا لا يعني التفكير العشوائي أو غير المنتظم.

* * * *

المرحلة الانتقالية الأولى
الملفات والأولويات
(المجلس العسكري)

ويمكن الإشارة إلىٰ عناصر أساس لهذه العملية لإدارة المرحلة الانتقالية -مع التطبيق علىٰ الحالة المصرية- بدءا من تبين أولويات المرحلة وأجندة قضاياها وملفاتها الأساسية سواء المفتوحة أو التي يجب فتحها، ثم التبصر في سيناريوهاتها المحتملة، وأخيرا كيفية التوجه من إدارة أزمات تقذف بها التطورات خارج السيطرة، إلىٰ بناء مستقبل الوطن والأمة.

١- بناء أجندة المرحلة الانتقالية..القضايا والملفات:

إن أهمية وخطورة المرحلة الانتقالية تنبع من أنها تشكل مسار الحركة ما بين القديم والجديد، فهىٰ تشهد عملية متزامنة ومتوازية من الهدم والبناء. وعليه فإن إدارتها تتعلق بوضع برامج محددة لتحقيق إنجاز فىٰ عدد من الملفات الملحة التي تشكل البنية الأساسية والتحتية لعملية الانتقال؛

ولعل من أهمها في الحالة المصرية: استعادة الأمن والاستقرار المجتمعي، سواء في الضروريات الاقتصادية والحياتية، أو في الأمن من المخاطر والتعديات يمكن إيجاز ذلك في أعظم بيان في قول تعالىٰ: ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾[1]- الآية، فلا يتصور تقدم في الانتقال وهاتان المعضلتان قائمتان. يلي ذلك إعلان جدول زمني للانتقال السياسي وتسليم السلطة للمدنيين، وتحييد دور القوات المسلحة في الحياة المدنية والسياسية، ثم تعزيز مشروعات تنموية تمثل قاطرة ومحركا لعجلة الإنتاج.

ويمكن تناول أهم هذه الملفات[2] على النحو الآتي:

«أطعمهم من جوع»:

إن البعد الاقتصادي يحتاج إلىٰ مقاربة جامعة وجادّة، وكذلك إلىٰ وصله بالأحوال السياسية ومتغيراتها، وبالنسبة للوضع في مصر مثلاً، فهو ينتقل من نظام أدار البلاد بالفساد والاحتكار وسيطرة قلة استراتيجية علىٰ قطاعات الاقتصاد

(1) قريش :4 .

(2) سيف عبد الفتاح، مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة والإدارة، الأهرام، 1/ 9/ 2011.

وآليات الاستثمار، لتأتي ثورة فزّعت هذه القلة وجمدت الكثير من آليات عملها، بما أدىٰ إلىٰ آثار سلبية كثيرة من المنظور الرأسمالي: هروب رءوس الأموال، تجميد قطاعات وأنشطة رئيسية، وخروج عنيف للاستثمار الأجنبي وانخفاض تدفقاته، وضغوط علىٰ العملة المحلية المصرية، وخسائر فادحة في سوق الأسهم (**البورصة**)، وزيادة كبيرة في القروض المتعثرة، وانخفاض الإنتاجية والصادرات.

وقد انعكست هذه المؤشرات في: توقعات عالية بامتداد حالة الركود فترة أخرىٰ، وتضخم أسعار السلع الأساسية، وزيادة كبيرة في معدلات البطالة، وانخفاض كبير في أرباح القطاع الخاص. الأمر الذي أنذر باحتمالات ثورة مضادة تصحبها موجة احتجاجات وإضرابات وربما ثورة جياع، فالثورة والحكومة جمدت آليات عمل النظام السابق وهيمنته علىٰ الاقتصاد وجمدت معه كثيرًا من الاستثمارات. لكنها لم تقدم بدائل جوهرية لتحريك الاقتصاد، **بما يشير إلى:**

- ضرورة التركيز علىٰ قطاعات محددة رئيسة وقادرة علىٰ أن تقطر القطاعات الأخرىٰ الرئيسة والثانوية.

- حفز الحكومة للبنوك علىٰ فتح صناديق استثمارية توفر صكوكا في حدود معقولة تديرها البنوك تحت رقابة وضمان حكومي.
- تحريك الاستثمار في مشروعات تعتمد علىٰ الموارد الذاتية والمحلية.
- أهمية استثمار رأس المال الاجتماعي والقيمي والوطني الذي كشفت عنه الثورات العربية والذي يحفظ بقية من الرمق الاقتصادي إلىٰ الآن، وضرورة تشجيع الطاقات والقوىٰ المجتمعية ذات البعد الاقتصادي والتي طالما قمعها النظام السابق وكبلها، وتفعيل شبكات الثقة التي نشأت وكونت بديلا اجتماعيًا واقتصاديًا واسعًا.
- الانتقال من إدارة الاقتصاد بالفساد إلىٰ إدارته بالإصلاح يحتاج إلىٰ إدارة الانتقال نفسه: الانتقال الاقتصادي والسياسي والمجتمعي ضمن استراتيجية متكاملة الأبعاد .
- ضرورة تنويع وتكامل مداخل الحلول: مجتمعية وحكومية ورأسمالية.

« آمنهم من خوف» : الحالة الأمنية وضرورات الهيكلة:

في إطار الفلسفة التي يمكن أن تستند إليها السياسات العامة وبناء الاستراتيجيات فيما يخص المسألة الأمنية، فإنه يجب النظر إلىٰ الأمن بمفهومه الواسع؛ أي «**الأمن الإنساني والاجتماعي**». وفي هذا المقام فإن الأمن -باعتباره حالة وعملية- يتطلب أمورا حالّة وعاجلة؛ وذلك لاعتبارات تؤسس لمفهوم الأمن الواسع (**أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**)[1]. ضمن هذه الرؤية فإن حالة الانفلات الأمني تشير -وبشكل مباشر- إلىٰ أطراف بعينها تسهم في عمليات الفوضىٰ، ونشر عدم الاستقرار ومنع ممارسة الحياة الطبيعية الآمنة. وفي هذا المقام فإنه من الضروري أن يتحرك الجهاز الأمني لمواجهة هذه الحالة وبالسرعة الزمنية المناسبة والفورية التي تنشد تحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي والإنساني والقومي[2].

(1) سيف عبد الفتاح، مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة والإدارة، الأهرام، 1/ 9/ 2011.

(2) سيف الدين عبد الفتاح، كتاب الانفلات الأسود وصناعة الأمل، الأهرام، 26/ 2/ 2012.

- ومن ذلك فإن من أهم تحديات المحور الأمني أعمال البلطجة التي تمارس علىٰ نحو فردي أو جماعي، إما استغلالا لحال الفراغ الأمني أو بإيعاز من أجهزة ذات مصالح ارتبطت بالأنظمة البائدة، وتحاول -بشكل أو بآخر- أن تنشر حالة من البلبلة وعدم الاستقرار والتخويف والترويع بما يؤدي إلىٰ تشويه صورة الثورة الشعبية بكل تنوعاتها وتكدير نقاء وصفاء شبابها. هذا الفراغ الأمني المتعمد وغير المتعمد يتطلب إعادة الهيكلة للمادة البشرية التي تشكل هذا الجهاز الأمني والتلويح بالبديل إذا لزم الأمر.
- تقوم فكرة الأمن الإنسانىٰ والمجتمعىٰ والقومىٰ علىٰ قاعدة تربط بين مواجهة الفساد والقيام بعملية التطهير كمتطلب أمنىٰ يؤدىٰ لشيوع الأمن والاستقرار ومواجهة صناعة الفوضىٰ والنيل من الحالة الأمنية وضروراتها، كما تعنىٰ ضرورة تقوية وتدعيم الأجهزة الرقابية وأجهزة المساءلة بل وإنشاء أجهزة تخص مرحلة التطهير والقيام بها بشكل سريع ومأمون.

- تمتد فكرة الأمن بمعانيها الخارجية والأمن القومي ويقع على رأسها حركة غير تقليدية لمواجهة مشكلة الأمن المائي المتعلقة بمياه النيل بالعمل من خلال استراتيجية تقوم على تبادل المنافع والمصالح المشتركة، بالقيام بمشروعات تنموية في الدول المرتبطة بنهر النيل ومن دون الوقوف عند حدود الحركة الدبلوماسية، وفي إطار عمل منسق من خلال هيئة جامعة تتعدد فيها الأدوار والوظائف والجهود تشمل الخبراء فى السياسة والاقتصاد المتخصصون فى القضايا المرتبطة بالنيل.
- الحوار الوطني والمجتمعي وبناء التيار الأساس في سياق بناء الإجماع أو التوافق الوطني ضمن عملية مصارحة ومكاشفة تؤكد على الثوابت التى تمثل الحد الأدنى من الاتفاق والائتلاف الجامع والناظم لفاعليات الأمة.
- كل ذلك هو الذى يحقق مفهوم الأمن الشامل ومن دون هذه الحركة المتواكبة سيظل الأمن مهددا أو منقوصا، ويتيح للثورة المضادة أن تمارس عملها وتحقق أهدافها.

*** الانتقال السياسي الشفاف وجدولته الزمنية:**

إن الحالة الضبابية للانتقال السياسي قدمت مناخا نموذجيا للاستقطاب السياسي المفتعل والذي يقوم على تصنيع الأزمات للأسف الشديد؛ **ومن ثم وجب:**

- **الإسراع بعودة الجيش إلى الثكنات:** إن تقليص فترة بقاء المؤسسة العسكرية فى سدة الحكم أمر يجب أن يتلاقى عليه الجميع ـ عسكريين ومدنيين ـ ومن ثم يصبح انتقال السلطة إلى حكم مدنى هو الخطوة الاولى التى يجب التأكيد على الإسراع بها وعدم مدها أكثر مما ينبغى تحت أى ظرف. فالواقع أننا أمام مراحل فرعية ممتدة ومتداخلة فى سياق المرحلة الانتقالية الرئيسية للتحول الديمقراطي، وللجيش دوره فى المرحلة الأولى الفرعية وعلى السلطة المدنية ان تقود بقية المراحل الفرعية من عملية الانتقال إلى الديمقراطية.
- **تبنى دستور جديد:** الاجماع واضح على الحاجة إلى دستور جديد متسق النصوص ومؤسس لنظام ديمقراطي قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وفى هذا

الاطار يتم النظر إلى التعديلات الدستورية باعتبارها انتقالية وكمقدمة لهذا الدستور، مع الاتفاق على تكوين لجنة أو هيئة تأسيسية لكتابته قبل عرضه للاستفتاء[1].

- **توقيت وجدولة وترتيب اجراء الانتخابات (البرلمانية والرئاسية)** مسألة لابد من تحديدها بدقة وبعد حساب كافة التداعيات.

تبقى الإشارة إلى أهمية التميز بين النظام السياسى والدولة، فإصلاح النظام السياسى جذريا لا يعنى بأى حال من الاحوال تهديد الدولة، بل فى الحالة الثورية التى نحن بصددها الآن، فإن مثل هذا التغيير الشامل يعنى تقوية الدولة وحمايتها وتدعيم استقرارها على مستوى المؤسسات والأجهزة وعلى مستوى المجتمع والناس أيضا. فمن الأهمية بمكان تخطى حاجز الخوف من التغيير كما تخطينا حاجز الخوف من القهر[2].

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الدستور بين مسارين: التعديل والتفعيل، الشروق، 12/ 1/ 2013.

(2) سيف عبد الفتاح، انكسار الدولة.. مشاهد تستحق التأمل، الشروق، 15/ 12/ 2012.

إن النجاح فى إدارة المرحلة الانتقالية القادمة يعتمد علىٰ الثبات والتصميم علىٰ تحقيق المطالب الثورية مع إدراك أهمية التعامل الهادئ والحذر مع الآثار السلبية المتوقعة لأىٰ عملية تغيير تأتىٰ بعد فترة جمود طويلة .

مثلث الإطعام من جوع وتحريك الاقتصاد الوطنىٰ من جهة، وترسيخ الأمن الداخلىٰ والأمن القومىٰ كمدخل لتحقيق استراتيجية الأمن الإنسانىٰ من جهة ثانية، وبيان خرائط الانتقال السياسىٰ وجدولته من جهة ثالثة، مخارج مهمة فىٰ مرحلة الانتقال القادمة وإدارتها بإرادة سياسية وشعبية.

والواضح من واقع الحال افتقاد الإرادة الواضحة والقاطعة لبناء استراتيجىٰ ممتد، وافتقاد العدة الحقيقية فىٰ إطار عجز الإدارة واضطرابها وتكلسها، وتاهت تلك القضايا التىٰ تتعلق بالاقتصاد والأمن والانتقال السياسىٰ بين تعثر الإرادة وتلكؤ الإدارة في مناخ حمل مع فجوة المعلومات المؤدي لفقدان الشفافية وفجوة الآليات التىٰ أدت لفقدان الفاعلية، فجوة الإرادة وفجوة الإدارة.

﴿ وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴾ (1).

من الأهمية بمكان الحديث عن أن تغيير الأشخاص مؤشر يحقق الثقة والاطمئنان، والتطهير المؤسسي ممثلا في الحزب الوطني الذي أحكم قبضته علىٰ القيادات الجامعية والقيادات الصحفية والقيادات النقابية وقيادات مؤسسات أخرىٰ عملية مهمة. من المهم ألا تختزل أزمات السياسة والمجتمع الجوهرية إلىٰ فعل أشخاص بعينهم، ومحاولات الكثيرين في مصر اليوم ربط أزمات السلطوية والفساد التي عانينا منها طوال العقود الماضية فقط بفعل الرئيس السابق وأفراد أسرته والمقربين منهم، وافتراض أن إخراجهم من الحياة السياسية والمجتمعية يكفىٰ لبناء مصر الديمقراطية الشفافة المحاربة للفساد.

فهؤلاء يتجاهلون أن مؤسسات السلطوية، من أجهزة أمنية إلىٰ إعلام حكومي مرورا بهيئات ومؤسسات جامعية اعتاد

---

(1) التوبة: 46.

بعضها الخضوع لإرادة الحاكم، هي التي مكنت لاستمرار مبارك وأسرته منذ 1981، ويتناسون أيضا أن منظومة الفساد المتكاملة التي صنعها نظام مبارك ورطت امتداداتها قطاعا معتبرا من المواطنين بأشكال مختلفة.

لن يتأتى التخلص من السلطوية والفساد فقط بإبعاد آل مبارك والمقربين منهم، ولن نصيب الكثير من التقدم إن نحن قصرنا فعلنا اليوم على الإصلاح الديمقراطي للسياقات الدستورية والقانونية وعلى التعقب القانوني لكبار الفاسدين، الفساد ليس ماليا أو اقتصاديا بل هو سياسي وإعلامي وإداري بامتياز. وعملية التطهير الحالة وبالسرعة المطلوبة أمر جوهري في الفترة الانتقالية بل من أولى مهامها.

فالديمقراطية والشفافية ومحاربة الفساد لا تستقر فى الحياة السياسية والمجتمعية إلا عبر صناعة طويلة المدى جوهرها إعادة البناء والإصلاح المؤسسي على نحو يسمح بقيام حكم القانون ويضمن التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويطبق باتساق مبادئ الرقابة والمساءلة والمحاسبة القانونية والسياسية على المسئولين

ويحمىٰ حقوق المواطن وحرياته. يتعين علينا إذا أن نعىٰ حقيقة أن السلطوية والفساد لم ينتهيا بإبعاد آل مبارك وإن سجن بعض رموز القمع والفساد وعزل البعض الآخر عن مناصبهم العامة، علىٰ أهمية الأمرين، لا يغيران من ذلك شيئا. علينا أيضا أن نخبر المواطنين والرأي العام أن الخروج من السلطوية والفساد يستدعىٰ متابعتهم الجادة لآليات وإجراءات إعادة البناء والإصلاح المؤسسي والامتناع عن المبالغة في نشوة الانتصار بعد تنحىٰ مبارك. ومن هنا يجب التمييز بين التعامل الحال في ضرورات وفاعليات الفترة الانتقالية، والمدىٰ المتوسط ، والمدىٰ الطويل الذي يتعلق بصياغة مستقبل النظام السياسي.

ذلك أن محاولات البعض اختزال النقاش المهم والمعقد حول المرحلة الانتقالية إلىٰ تداول لأسماء مرشحين محتملين للرئاسة والعمد إلىٰ خلق انطباعات لدىٰ المصريين مؤداها أن هذا المرشح أو ذاك هو القادر علىٰ العبور بالبلاد نحو الديمقراطية. وواقع الأمر أن الإشكالية التىٰ تثيرها أحاديث المرشحين المحتملين هي أنها تدفع بالاهتمام العام

بعيدا عن استحقاقات المرحلة الانتقالية وتحديات البناء والتحول السياسي الديمقراطي في مصر.

إن تكثيف النقاش حول قضايا مثل المفاضلة بين الرئاسية والبرلمانية كنظام سياسي لمصر الديمقراطية، وتعديل الدستور الحالي في مقابل كتابة دستور جديد، ودور المؤسسة العسكرية فى المرحلة الانتقالية وما بعدها، وكيفية الإدارة المؤسسية لحوار وطني موسع حول المرحلة الانتقالية والديمقراطية، ودور المجتمع المدني، وتحديات إصلاح المؤسسات الحكومية والعامة، وغيرها.

تستحق هذه القضايا جميعا اهتماما مستمرا من قبل الرأى العام ولابد من تكثيف النقاش حولها، منعا لانفراد المجلس العسكري باتخاذ كل قرارات المرحلة الانتقالية وضمانا لمشاركة المواطنين فى تحديد وجهة النظام السياسى الجديد.

حتى يمكن الحفاظ على الثورة بين الابتداء والبقاء، فإن التطهير ضرورة ثورية:

إن قيام المرحلة الانتقالية على قاعدة من الشفافية وانسياب المعلومات والحوار المباشر وغير المباشر، تجعل

من الضروري القيام **بما يلي**[1]:

1- حل الحزب الحاكم سابقا والذي أفسد الحياة السياسية والعامة، وحل جهاز أمن دولته بكل تشكيلاته ونقل مسئولياته المعلوماتية إلىٰ أجهزة أخرىٰ؛ ذلك أن هذين الكيانين سيبقيان يعملان بليل وأحيانا فىٰ وضح النهار ضد الثورة والالتفاف عليها وعلىٰ مكتسباتها.

2- ضرورة تطهير المؤسسات الصحفية من كل هؤلاء الذين أفسدوا الحياة الإعلامية؛ دون انتظار لاستقالات اختيارية لأنهم سيظلون يستخدمون لغتهم الفاسدة والمستفزة.

3- ضرورة عدم وجود أي رمز من رموز النظام القديم في الحكومة الانتقالية.

4- يجب أن يتوج هذا بالإفراج عن كل المعتقلين وإلغاء حالة الطوارئ بما يعيد عجلة الحياة لطبيعتها.

إن ثورة الشعب والشباب ستظل مستمرة لتحقيق المطالب العاجلة والتي لا تكلف كثيرا سوي إصدار مراسيم تؤكد قيام

(1) حوار سيف الدين عبد الفتاح مع موقع الإسلام اليوم، القاهرة، 21 مارس 2011.

المجلس العسكري بدوره في **مهمة التطهير**، وهي من أهم المهمات الحالة والفورية التي يجب أن يضطلع بها ولا تحتمل التأخير. إن التباطؤ في اتخاذ هذه الإجراءات يجعل الثورة في المربع الأول للدفاع عن كيانها ومكتسباتها، ومن ثم فإن **أمر التصعيد** وارد من جانب شباب الثورة للعودة مرة أخري إلي الميدان. **إن الفساد ليس اقتصاديا ولا ماليا ولكن الفساد والإفساد هو في جوهره سياسي وثقافي وإعلامي**، ومن هنا إن إحداث **التحول المطلوب بأقصىٰ سرعة وعلىٰ الفور وبلا تأخير هو الذي سيعيد الثقة** التي تتآكل إلي طبيعتها.

إن **عملية التطهير** يجب أن تسبق كل عمل وأي عمل للتعمير فإن قلق الثورة علىٰ كيانها ومكاسبها لا يمكن أن تنشغل بغيره عن تأمين هذه الثورة، لأنه لا يمكن أن ننطلق إلي البناء والتعمير في ظل حركة مضادة في ظهورنا تتجهز لهجوم مضاد وتستعد للغدر بهذه الثورة ومكاسبها.

ومن ذلك ضرورة التنبه لإعلام الثورة؛ بفرعيه:

- الإعلام التلفزيوني والفضائيات والجرائد: ويشارك فيها رموز الثورة لتوضيح وجهة نظرهم في التطورات الحادثة

علىٰ الساحة، وخططهم المستقبلية.

- وإعلام علىٰ المستوىٰ الشعبىٰ للتوعية بحقوق وواجبات الفئات المختلفة من الشعب علىٰ المستوىٰ السياسي والاقتصادي، وتبسيط فكرة الثورة المضادة لهم وإعدادهم لمهمة المشاركة فىٰ الاستفتاءات القادمة.

2- سيناريوهات الانتقال: بين الأداء والبناء: العملية الانتخابية

من المهم العناية باستشراف المرحلة الانتقالية في أطوارها المتتالية. وفي هذا يمكن أن نقف علىٰ سيناريوهات تشكيل المجالس والمؤسسات والمواثيق العليا للدولة الجديدة، وما يمكن أن تتجه إليه. وفي إطار إدارة المرحلة الانتقالية المصرية **يمكن تصور سيناريوهين:**

الأول : هو السيناريو الذي يصفه الإعلان الدستوري والذي يحدد الخطوات في:

1 – التعديلات الدستورية وإقرارها بعد استفتاء شعبي .

2 – القوانين المكملة وأهمها قانون مباشرة الحياة السياسية.

3 – حكومة تكنوقراط للقيام بالمهام المنوطة بها .

4- انتخابات مجلس الشعب ومجلسي الشورىٰ .

5- انتخابات رئيس الجمهورية.

وفي هذا المخطط نحن نتحدث عما يمكن تسميته إجراء الانتخابات لا القيام بالعملية الانتخابية[1]. فنحن نفرق بين أمرين: الإجراء الانتخابي والعملية الانتخابية بما تتطلبه وتستأهله من عملية إعداد وتهيئة **ترتبط:**

1- بضرورة القيام بإنشاء أحزاب جديدة قادرة علىٰ الدخول في عملية سياسية والدخول في ثلاثة انتخابات لمؤسسات ثلاث : البرلمان بغرفتيه ، ومؤسسة الرئاسة .

2- بالعملية الاتصالية التي تفرض قيام هذه الأحزاب بأدوارها في الاتصال بقواعدها الشعبية الذي يتطلب بدوره مزيدا من الوقت.

ولا يمكن بأي حال الدفع بأن الانتخابات التي ستتم بعد الثورة مباشرة يمكن أن تكون من الوعية التي تتطلب وقتا لتكوينات حزبية ومؤسسية. فإن قيام الانتخابات في الستة شهور الأولىٰ

(1) سيف عبد الفتاح، الانتخابات الرئاسية.. جولة الإعادة وخيارات الإرادة، الشروق، 2/ 6/ 2012.

للثورة والانتقال يعني أن القوىٰ سابقة التنظيم هي التي ستستولي علىٰ المقاعد النيابية وربما تؤثر التأثير الحاسم علىٰ الانتخابات الرئاسية، فلا تعكس حقيقة الواقع السياسي بمستجداته الثورية؛ لصعوبة بل واستحالة قيام هذه الثورة بممارسة فعالة تمكنها من عمليات التمثيل والتأثير علىٰ حد سواء.

من هنا فإن انتخابات القوىٰ سابقة التنظيم (**فلول الحزب الوطني**)، (**الإخوان المسلمين**)، (**الأحزاب الكرتونية التي شكلت جزءا من النظام السابق وإضفاء شرعية ديكورية عليه**)، هي انتخابات لا ترفع حقيقة الواقع وفق متغيراته ومعطياته الثورية حتىٰ لو أن هناك مقاعد فردية لمحاولة اختراق هذه الكتل المنظمة أو سابقة التنظيم.

ومن هنا يأتي الاقتراح بالسيناريو المعدل (السيناريو الثاني): وهو ينظر إلىٰ المرحلة الانتقالية في إطار قسمين، تنقسم إليهما المرحلة الانتقالية:

القسم الأول : الفترة الانتقالية (أ):

- وهي فترة يعود فيها الجيش للثكنات، كما قرر الجيش في إعلانه الدستوري، ولكن من دون إجراء انتخابات

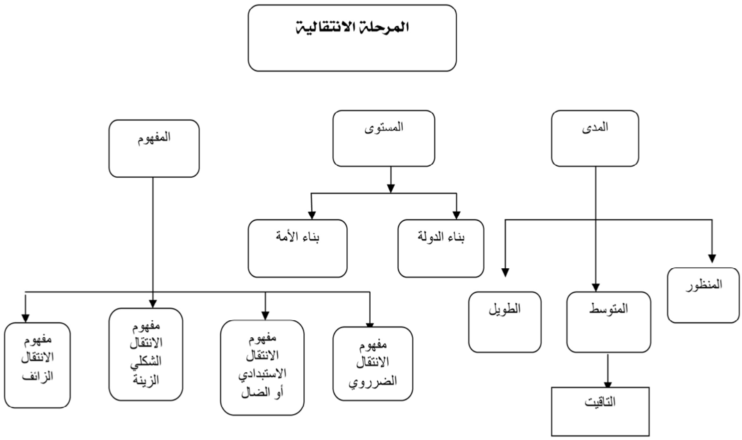
(برلمانية أو رئاسية)؛ أي قبل هذه الانتخابات. وبالتالي عدم مد الفترة الانتقالية لحكم المجلس العسكري.

- إنجاز التعديلات الدستورية بما يهيئ المناخ للقيام بانتخابات رئاسية وبرلمانية أقرب ما تكون إلىٰ السلامة والنزاهة والواقعية.
- إنجاز مهام التطهير للفساد الاقتصادي والمالي السياسي والإعلامي والثقافي؛ وهي مهمة ليست باليسيرة وهي مهمة تتوافق مع الوضع الانتقالي كمشهد مفتوح يمكن ان تجتمع فيه إرادة سياسية مع مساندة قضائية وقانونية قادرة علىٰ القيام بعملية التطهير للفساد وبمفهومه الشامل.

القسم الثاني: المرحلة الانتقالية (ب):

وهي مكملة للمرحلة الانتقالية (أ) في سياق امتداد لهذه المرحلة؛ ومن ثم يشكل مجلس رئاسي يقترح أن يكون **(خماسيا أو ثلاثيا) (ثلاثة مدنيون ومن القضاء واثنان من العسكريين)** أو **(اثنان مدنيون من القضاة وواحد من المجلس العسكري)** لمواصلة المرحلة الانتقالية وتكون هذه المرحلة (ب) **أهم مهامها:**

- إعلان حرية تكوين الأحزاب.
- إعلان قوى جديدة ذات برامج انتخابية متنوعة.
- إعداد قانون انتخابي يضمن المشاركة الفعالة من عموم الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في عملية التحول والتغيير.
- إقامة انتخابات برلمانية؛ بحيث تكون الفترة كافية ليس لإجراء انتخابات بل **(ممارسة للعملية الانتخابية بما تقتضيه الظروف الواقعية من حدود دنيا للوقت المطلوب لهذه الممارسة)**.
- إقامة انتخابات رئاسية في فترة مناسبة تجعل هذه منها عملية مناسبة وموائمة زمنيا وواقعيا.



هذان المخططان أو السيناريوهان ما بين الاستشراف والتخطيط، يعبران عن إمكان الانتقال الثوري والسياسي والقانوني، في دائرة تجمع بين التمكين للثورة والحفاظ علىٰ الدولة، والانتقال من الدوائر الفارغة أو المفرغة من المضمون، ومنطق التأزيم والتسميم والعرقلة إلىٰ منطق التجديد والبناء والتطهير والتعمير. ومن ثم وجب في التأسيس لإدارة المرحلة الانتقالية إحداث هذه الانتقالة في الفكر قبل الحركة والواقع، باتجاه المستقبل.

3- **من إدارة الأزمات إلى بناء المستقبل:**

الهدف الأساسي للمرحلة الانتقالية هو تحقيق المشاركة في تمكين الثورة وتحصينها وتعزيز توجهها نحو الدولة الحرة القوية المستقرة، وإعادة أمور الحياة الداخلية إلىٰ مجاريها. وتهدف أيضًا إلىٰ تأسيس مجموعات عمل تسعىٰ إلىٰ تحقيق التقارب والتكامل بين رؤىٰ قوىٰ الثورة، وكذلك إدارة جيدة للمرحلة الانتقالية تقلل الخسائر قدر المستطاع، وتفتح الباب أمام البناء وإعادة الحياة.

وفي إطار تعزيز خط الثورة المصرية –محل التمثيل والتفعيل

في هذه الورقة– تتعدد محاور العمل، لكن ثمة محورين لهما درجة عالية من الأهمية والصدارة:

الأول- ممتد نسبيا ويتعلق ببناء رؤى واستراتيجيات عمل لتطوير قطاعات الحكومة القادمة المختلفة:

أ) القطاع العلمي والثقافي: التعليم الأساسي، والتعليم العالي، والبحث العلمي، والإعلام، والثقافة، والأوقاف والدعوة، والشباب.

ب) القطاع الخدمي: الصحة، البيئة، النقل والمواصلات، والاتصالات، والطيران المدني، والتضامن الاجتماعي، والكهرباء، التنمية الإدارية، الحكم المحلي، الإسكان، السكان،

ت) القطاع الإنتاجي والاقتصادي: الزراعة، الري، الصناعة، التجارة الداخلية والخارجية، المالية، البترول، الاقتصاد، الاستثمار، السياحة والآثار،... الخ.

ث) القطاع الأمني والدفاعي والخارجي.

الثاني- حالّ وعاجل يحتاج إلى التنفيذ عبر(4-6 أشهر)، ويتعلق بالمجال السياسي والعام الراهن والذي يجب ملء

الفراغ الذي ظهر فيه بفعل الثورة، ويمكن تقسيم مهامه إلى:

1- بناء دستور يحافظ علىٰ الإطار المرجعي ويزكي الهوية ويفتح المجال أمام الطاقات والرؤىٰ السياسية نحو تيار وطني أساسي ، ووضع الدستور الانتقالىٰ كمقدمة لدستور جديد .

2- تحديد إطار اختيار رئيس الدولة القادم والتحاور حول عدد من الشخصيات الواجب ترشيحها.

3- بناء حكومة تكنوقراط تقوم علىٰ الاستجابة لمطالب المرحلة الراهنة الحالّة والعاجلة، تمهيدا لحكومة منتخبة ذات رؤية استراتيجية شاملة.

4- تطوير رؤية تتعلق بالأحزاب السياسية والمجتمعية الجديدة، والخريطة التي ينبغي أن تغطيها من الاتجاهات الفكرية، وأشكال المصالح المجتمعية العامة.

5- ترتيب الأوضاع نحو قيادة نوعية لمجلس الشعب القادم، من خلال اختيار نماذج قاطرة ترسي تقاليد وتوجه الدفة باتجاه الصالح العام والحقيقة الوطنية.

6- إيجاد صيغ شعبية (لجان تنسيق وتنظيم وإدارة وتنفيذ) لحفظ الأمن المجتمعي في ظل الحالة الراهنة.

7- تطوير مطلب عام يشمل كافة المطالب الفئوية الصاعدة لاسيما ما يتعلق منها بالدخول والأجور والأسعار والمطالب الإدارية في هيئات الدولة والمجتمع كالجامعات والمرافق وخلافه.

8- تطوير آليات التشبيك علىٰ مستويات التجمعات الشبابية القائدة وفيما بينها وبين مراكز الفكر والرأي وفيما بينهم وبين الناس.

9- تطوير رؤية سياسية وخطاب سياسي عام يمكن للقوىٰ الشبابية والثورية تبنيه والاستظلال به.

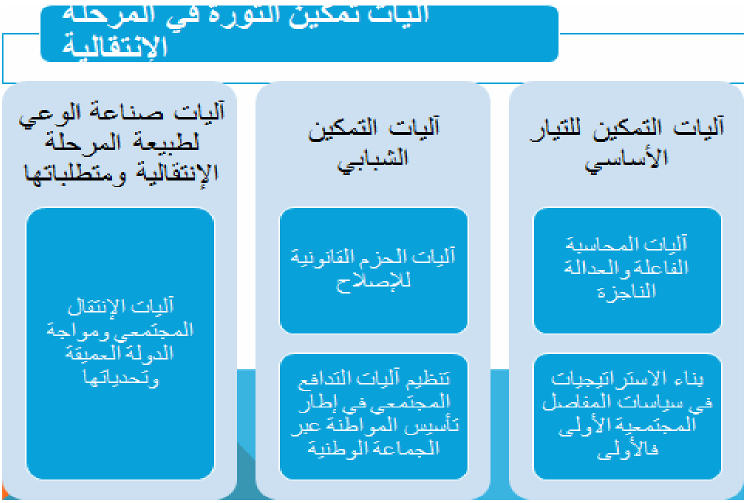
10- تطوير آليات إعلامية للتواصل مع الجماهير والتوعية بالمرحلة ومتطلباتها، ونقل خطاب الثورة نحو تكوين تيار سياسي ووطني رئيس[1].

وفىٰ هذا السياق يمكن الانتقال للتفكير علىٰ المدىٰ

(1) سيف الدين عبد الفتاح، عام جديد ونخبة جديدة، الشروق، 5/ 1/ 2013.

المتوسط والطويل لصياغة المستقبل السياسى لمصر برؤى استراتيجية واضحة تتصور مفاصل المجتمع وسياساته، ترتبط بعملية الانتقال المجتمعى

إن عمليات التمكين للثورة المصرية فى المرحلة الانتقالية لابد أن تستند الى قواعد تأسيس وقوى فاعلة قادرة تمثل الحالة الثورية وتشكل رافعة لها.



وكذلك فإن لعملية الانتقال الديمقراطى من السمات التى من الواجب اعتبارها ومن العقبات التى يجب التعامل معها، إن البحث فى أهم سمات وبيئة الانتقال الديموقراطى لابد أن

نبحـث الوسـط المحـيط بعمليـات التحـول الـديموقراطى والتعـرف علـى أهـم مفاصـلها، وكيفيـات التعامـل مع عمليـة الانتقال الديموقراطى خاصة بعد ثورة لها متطلباتها ، التحول السياسى والمؤسسى والدستورى هذه التحولات تعد على رأس المسار الـديمقراطى بمايؤكـد عليه مقصـد التحـول مـن نظـم الفسـاد والاسـتبداد الـى بنـاء مقومـات الحكـم الراشـد الصالح الفعّال.



وارتباط ذلـك بتأصـيل وتفعيـل وتـشغيل لمنظومـة الحكـم الصالح الرشيد إنما تتأتي من داع مهم أفرزه الواقـع الـسياسي

وذلك بحدوث ربيع الثورات العربية التي بدأت شرارتها في تونس واتضحت معالمها في ثورة مصر.

هذه المرحلة تجعل أحد عناونيها مواجهة منظومة الاستبداد والفساد وهي منظومات وشبكات تضاد حكم الرشاد، تجعل من أولي أولوياتها وواجب وقتها بناء مؤسسات سياسية ومجتمعية رصينة وراسخة قادرة علي أن تحقق مكتسبات وأهداف هذه الثورات واستثمار طاقاتها في بناء ناهض جديد وعلاقة سوية بين الدولة والمجتمع في سياق حكم رشيد.

يقدم الحكم الراشد رؤية رحبة تتعلق بنموذج الحكم وارتباطه بالأصول الشورية والديمقراطية والعلاقة بين معايير الحكم ومعايير المساءلة والشفافية بما يؤسس لحكم صالح وهىٰ التىٰ تحفز عناصر الرشادة في العمليات السياسية والإدارية وتؤكد علىٰ متطلبات المؤسسية وفاعليتها فضلاً عن ضرورة بناء الاستراتيجيات الكلية والحضارية، بما يحقق مقاصد الحكم الصالح وأهم ما يرتبط به في التأكيد علىٰ حقوق الإنسان وتحقيق فاعليات الأمن الإنساني الشامل في منظوره

الحضاري والعمراني والتنموي.

مفهوم الحكم الراشد يتعلق بشكل عام بقضية كيفية الإفادة من الموارد العامة، وبناء الاستراتيجيات وصياغة السياسات العامة، وتفعيل كل الطاقات المتعلقة بالمجال العام والقيم العامة وكذا المصلحة العامة، كما أن تحقيق التنمية مرتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق ما نطلق عليه الحكم الراشد، فكثير من جهود التنمية أهدرت بلا عائد بسبب سوء السياسات، وكثير من الموارد ضاعت بسبب الفساد، فإرساء دعائم حكم رشيد يؤدي إلىٰ استخدام أفضل للموارد المتاحة وتعظيم العائد منها تراكما ومساحة وتوزيعا [1].

وتتنوع عناصر الحكم الراشد[2] وإن كان في مقدمتها؛ قدرة Capacity الدولة علىٰ إدارة الموارد العامة[3]، وكذلك

(1) سامح فوزي، الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب (19)، مرجع سابق، ص 34.

(2) سامح فوزي، الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب (19)، مرجع سابق، ص 36 ـ 42.

(3) سلوىٰ شعراوي جمعة (تحرير)، عليّ الدين هلال (تقديم)، إدارة شئون الدولة والمجتمع، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.

الالتزام بتحقيق الصالح العام Public Good، وأيضا الشفافية Transparency[1]، وحكم القانون The Rule of Law، والمشاركة Participation، فضلا عن رأس المال الاجتماعي Social Capital.

إن النظر للحكم الصالح الرشيد[2]وتأسيسه فى مرحلة الانتقال بعد ثورة تجعل من الانتقال من نظام تسلطى إلى عمليات ممتدة فى بناء الحكم الراشد فى الدولة والمجتمع.

وضمن هذه الإشكالية فإننا يمكن أن نتصور أهمية الحكم الصالح الرشيد ضمن عملية الهندسة الحضارية تلك وتأثير

(1) ممدوح مصطفى محمد إسماعيل، مساءلة الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق: رؤية إسلامية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الإدارة العامة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2004.

(2) انظر: ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركزدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، 2004، سامح فوزي ، المساءلة والشفافية: إشكالات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1999، سامح فوزي، الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب (19)، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، يوليو 2007، سامح فوزي، الحوكمة، (سلسة شهرية بعنوان: مفاهيم ..الأسس العلمية المعرفية)، العدد 10، السنة الأولى، أكتوبر 2005، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2005.

ذلك في التشييد المكين لمشاريع النهضة والإصلاح، تبدو لنا هذه الأهمية واضحة جلية في أهمية وضوح الرؤية حول المفهوم شمولا بحيث يشير إلىٰ صياغة سوية للعلاقة بين الدولة والمجتمع وإلىٰ صياغة رشيدة للعلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم وذلك في مواجهة كل أشكال الاستبداد التي انتشرت وكل مظاهرالفساد التي استشرت، وتبدو عمليات ترسيخ عناصر الحكم الراشد مرهونة بذلك الارتباط بين منظومة الحكم الراشد ومنظومة السياسات العامة خاصة فىٰ مراحل الانتقال كعمليةإقلاع سياسىٰ وبما يرتبط بذلك من إدارة الأزمات لأن المرحلة الانتقالية بحكم التعريف هىٰ إدارة لسلسلة من الأزمات أو ماأشبه بها، وهىٰ مليئة بحزم القرارات وبناء الاستراتيجيات ضمن حركة واسعة من صياغة السياسات.

* * * *

المرحلة الانتقالية الثانية
الدكتور / محمد مرسي

رغم مرور عامان من ثورة 25 يناير - خلال المرحلة الانتقالية الثانية - ومع ذلك لا نجد إلا صناعة تلك الكراهية تلك الحالة التى بدت تنتشر لدى عموم الناس لكراهية الثورة والحالة الثورية والثوار وكل فعل يتعلق بهذه الثورة، وتطرف البعض ليترحم على أيام الرئيس المخلوع والاستقرار الذى كانوا ينعمون به، أكثر من هذا ربط هؤلاء بين الثورة وبين كل سلبية أو سيئة يتعرض لها الوطن فى مسار أحداثه، وربطوا بطريقة لا علمية بين كل هذه السلبيات وتلك الثورة التى قام بها الشباب واحتضنها الشعب فى الخامس والعشرين من يناير، وبدت هذه الخيوط جميعا تتجمع فى مسار يفك ارتباط الناس بهذه الثورة، ويشير إلى إمكانات للالتفاف عليها أو إجهاض كل ما يتعلق بها، وشكلت مسارات الانتقال التى لم تكن فى حقيقة الأمر انتقال من حال إلى حال فى فترة زمنية

استثنائية تمكن للثورة ومن قاموا بها، للثورة وأهلها، بل كانت هـذه الفـترة تعويقـا أكثـر منهـا تمكينـا، وتعطـيلا أكثـر منهـا ترسيخا، وهدرا لكل إمكانية تحاول تغيير الـوطن بفعـل هـذه الثـورة أكثـر منـه اسـتثمارا، فـترات انتقـال كانـت فى الحقيقـة فترات انتقام من ثورة مباركة، ومن ثوار أحرار.

وأكثر مـن هـذا فـإن مـسارات الانتقـال حملـت مؤسـسات للدولة وسلطات لا تكافئ هذه الثورة، وانخرطت فى ساحات انقسام ومساحات الاستقطاب، تمارس أقسى مـا يكـون علـى ثورة من مؤسسات دولة، فكانت ممارسات تلك المؤسسات فى مسار يمكن أن نسميه بـشعوبية مؤسـسية، وسـلطات قبليـة، وبين أداء باهت وإنجاز خافت؛ فبـين مؤسـسة رئاسـة لـم تقـم بأدوارها الفاعلة التى يجـب أن تقـوم بهـا، بحكـم أنهـا الرافعـة الكبرى بما يجب تمثله من ثورة ودولـة، وكـان الأداء البطىء وإدارة المرحلـــة علـــى طريـــق الإدارة بـــالفرص الـــضائعة والإمكانـات الـسياسية المهـدرة والتخـبط تـرددا وتراجعـا فى صنع القرار وعـدم وضـوح آلياتـه صـناعا واتخـاذا، وغمـوض وعـدم شـفافية، حركـة مؤسـسة الرئاسـة فى هـذا المقـام لاذت

بالصمت الرهيب والفعل العجيب، وبدت هذه السياسات تعبر عن تعامل بالقطعة وهو أخطر شىء يمكن أن يتم فى مسار إصلاح متكامل، وفى إطار عمل متفاعل من دون أى رؤية استراتيجية لتصور مراحل الانتقال، والتمكين لتنمية أمة، واستثمار همة بعد الثورة من القاعدة للقمة.

جاءت حكومة الفترة الانتقالية الثانية كحكومة موظفين لا ترق إلى عمل جاد تستأهله هذه الثورة بعد انتخاب رئيس مدنى، وبدت الحكومة تسير بضعف ووهن لا يمكنها أن تنهض بوطن، أو تحقق تمكينا لثورة، ولا نهضة لأمة هذه المسئولية تراوحت بين رئاسة صار سمتها تردد القرار، أو التراجع عنه، وحكومة باهتة الأداء تقف من الأزمات والكوارث موقف العاجز الذى لا يحسن تصرفا، وموقف البائس الذى يتحرك مترهلا متثاقلا، وهذه المؤسسات التى تتعلق بالأمن لا تزال تمارس أخطر درجات الاحتجاج فى إطار من التباطؤ عن العمل بما اعتادته من ممارسات سابقة على الثورة، ومعبرة عن عدم رضاها لحال يجب أن يكون بعد ثورة، وبين مؤسسة قضاء لابد وأن تتحرك فى مسار

العدالة الناجزة الفاعلة فإذا بها تتحرك ضمن مسار مسيس أدىٰ إلىٰ تنازعات حول مؤسسة كان من الواجب أن تملك قدسيتها واستقلاليتها عن مسار الأحداث السياسية بحيث تشكل قاطرة العدل والحفاظ علىٰ الحقوق، وحقيقة الأمر أن هذه المؤسسة تُسأل عن ذلك بحكم الحفاظ علىٰ كيانها ومقامها ومناط استقلالها، فحينما انحدرت إلىٰ مساحات السياسة هانت ساحات القضاء، ومارست هىٰ الأخرىٰ حالة من الشعوبية المؤسسية التىٰ تفترض عصمة لا تسأل فيها عما تفعل بمصير وطن ومستقبل أمة، وبدت السلطة فىٰ المقابل وكأنها تدوس علىٰ مقام القضاء من غير رحمة ومن غير حكمة[1].

وتضافر مع كل ذلك بعض من إعلام يحرك الفتن، ويثير الإحن، ويصنع المحن، فىٰ دور غير مسبوق بتخريب العلاقات وإذكاء الخلافات، وتحريك الفعل من الحوار إلىٰ الشجار، وبدا الإعلام بذلك يسكب الزيت علىٰ النار بعد كل حدث، ولكنه فىٰ كل مرة استغل ضعف أداء السلطة وإنجازها

(1) سيف عبد الفتاح، لا تلوموا الثورة؟، الشروق، 26/ 1/ 2012.

من جانب ونخبة محنطة مريضة بالسلطة من جانب آخر، وبدت السلطة وفى مقام ارتباكها واختلاطها بين جماعة دعوية امتدت فى تأثيرها إلى دائرة السياسة والرئاسة وبين حزب سياسى انطلق من أكثرية إلى أغلبية إلى حركة مغالبة، إلى تصرف بالغلبة والتغلب، واندا حت المساحات ما بين التكوينات الثلاثة فلم نعرف أى مسافات ما بين الجماعة، والحزب، والرئاسة، ودارت بعض الممارسات فى إطار سياسات التمرير والمراوغة، وصارت مصر الثورة بكامل طاقاتها وامتداد امكاناتها وثورة توقعاتها لا تحتمل هذا الأداء الرتيب أو المراوغ أو المراهق أو المحبط، رغم أن الأمر كان من الممكن أن يشكل خيارا ومسارا يتسم بممارسات رشيدة، وحركة سديدة كان من الممكن أن تجعل العائد السياسى والمجتمعى أكبر ما يكون بتمهيد أرضية للتوافق وصناعة جامعيته، عائد من غير تكلفة سوى رشد فى القرار وبصيرة فى الخيار وحركة متراتبة فى المسار تأخذ كل قوة فى هذا الوطن فى الحسبان والاعتبار، وتستثمر حال الثورة وطاقات الأمل والهمة. إلا أن الاختيار للأسف الشديد صار

ضمن عقلية الاستقطاب وميراث الفرقة،وساهم الجميع فى عملية تسميم سياسى للثورة، وهى أعلى تكلفة يمكن أن تدفعها ثورة ويتحملها وطن فى مسيرته ومساره.

بدا الوطن فى أزمته يئن من هذه الممارسات ومن تلك السياسات ليعلن لنخبة تشير إلى سلطة ومعارضة، تعبر عن نخبة محنطة لم تورث هذا الشعب إلا حالة من صناعات الفشل ومن سياسات الشلل، وصار الأمر يتراوح ما بين سياسات بطيئة وقرارات متلعثمة، وسياسات مترددة، وأحوال متراجعة، وبين خطابات مزايدة واجتماعات مهاترة، وسقوف من طلبات متزايدة، وفى كل الأحوال وقف كل فريق يتغافل عن أزمة الوطن الحقيقية ومصالح الثورة الأساسية، وترافق مع ذلك سياسات صناعة تآكل المصداقية، وتآكل رصيد الثقة المجتمعية ضمن عمليات حوار واتفاقات وتراجعات.

تصاحب مع كل ذلك صناعة الاختلاط التى لم تكن تعنى إلا انعدام التمييز ما بين التكوينات وما بين الإسنادات وما بين الأدوار والوظائف، فهذه جماعة دعوية وهى جماعة الإخوان، وحزب هو الحرية والعدالة كأداة سياسية، ومؤسسة

رئاسة يجب أن تمثل كل المصريين، ويجب أن يقودها رئيس لكل المصريين، فإذا بهذا يتحدث نيابة عن ذاك، والخطاب يصدر من غير صاحب اختصاص أو صاحب أهلية، وبدا ذلك الاختلاط يورث معانى الحيرة ويثبت مسار الهواجس حول الاستحواذ والأخونة وغير ذلك من كلمات صارت أقرب ما تكون إلى الشعارات، وما زاد ذلك الاختلاط إلا بصناعة سياسات الفشل وتراكم أزمة الوطن.

وهذه صناعة الامتهان لآليات صنع القرار التى برزت فى شكل لا يحاول أن يجعل من القرار علامة رشد وسداد وعلامة توافق ورشاد، وبدا القرار فى كل مرة يصدر بلا تعرف على ليس فقط على آلياته الصحيحة ولكن على مآلاته الخطيرة، وفى كل مرة يصدر القرار ثم ننادى على الحوار، والأصل أن يكون الحوار قبل القرار، كان ذلك التغافل هو تراكم لسياسات الفشل وزيادة فى تأزم الوطن.

وترافق ذلك كله مع معارضة حملت من السياسات ومن الخطابات ما يجعلها تقول لا لكل شئ وترفض كل شئ وتسد الأبواب وتغلق المنافذ وتحرك كل عناصر التنازل

والتنافى، كانت المعارضة حينما لم تكن تلك المعارضة الوازنة المؤثرة، معارضة المزايدة والمراهقة لم تكن فى حقيقة الأمر إلا ضمن سياسات الفشل وأزمة الوطن، وحينما تكون صناعة الفراغ فى مجال السياسة بالمقاطعة والممانعة فى قضايا تتعلق بالوطن فإن هذا الفراغ ووفق القواعد السياسية لابد وأن يملأ هذا الفراغ للأسف الشديد بخطاب يحمل كثير من المزايدات، بل وأعمال من العنف لا يمكن لوطن أن يتحملها، ولم تكن صناعة الفراغ إلا جزءا من سياسات الفشل وتراكم أزمة الوطن[1].

ومن هنا كان من المهم أن نشير إلى أن أزمة الوطن لا تحتمل سياسات الفشل، أزمة الوطن التى تراكمت بأفعالنا وخطابنا أسهمت وبشكل خطير فى حالة العنف التى بدت فى ساحات الوطن وفى مساحاته الجغرافية وفى محافظاته المختلفة لتؤكد كم أن الأمر لا يتعلق بمجرد رأب الصدع الذى حدث فى مشروع للجماعة الوطنية، ولكنه كان يعنى

---

(1) سيف الدين عبد الفتاح، أزمة وطن لا تحمل سياسات الفشل، الشروق، 2/ 2/ 2013.

ذلك الشق الذى حدث فى المجتمع لينذر بالانقسام الذى يمكن أن يتحول لإراقة دماء وسقوط ضحايا، وسيطرة تكوينات البلطجة لتكون أفعالها هى المسيطرة على ساحات الوطن، كان ذلك يعنى ضمن ما يعنى أن نداء الوطن لا يمكن أن يتخلف عنه أحد ويسهم فى مواجهة أزمته كل أحد .

الثورات في العالم العربي وحكم الإسلاميين:هل هى مرحلة انتقالية جديدة:

سيظل السؤال حول من أشعل فتيل الثورات العربية المطالبة بالديمقراطية والحريات عصيا علي الإجابة، خاصة إذا ما كان المقصود هنا هو تحديد هوية الطرف القابع خلف ديناميات الثورة ومحركها. فثمة عوامل كثيرة متقاطعة ومتداخلة ما بين مظالم سياسية واقتصادية واجتماعية، إلي ثورة اتصالية تكنولوجية ولوجيستية عبأت ونظمت وسهلت انتشار الحالة الثورية وهيمنة المزاج الثوري على الشعوب العربية وانتقاله من دولة لأخرى؛ ولعل عدم معرفة هوية الطرف المحرك لهذه الحالة الثورية والتي تختلف من بلد لآخر هو سبب نجاحها وديمومتها.

بيد أن طرح السؤال علي هذا النحو لا يخلو من أهمية، إذا كان الهدف هو استكشاف واختبار طبيعة الأوزان السياسية والمجتمعية للقوي المحركة للثورة ومستقبلها في مرحلة ما بعد السلطوية؛ خاصة إذا قدر لهذه البلدان أن تشهد انتقالا وربما تحولا ديمقراطيا حقيقيا.

ربما كانت الحركة الإسلامية المصرية – في نظر كثيرين – صاحبة الحظ الأوفر من مكاسب ما بعد الثورة المصرية؛ إذ أتاحت لها الثورة – ولأول مرة – الخروج من أقبية العمل السري والحذر التنظيمي إلىٰ فضاءات العمل العام في ظل الارتكان علىٰ مناخ ديمقراطي آمن يختلف اختلافاً جذرياً مع مناخ القلق والخوف الذي عاشت فيه الحركة الإسلامية لعقود طويلة، والذي أثر في بنيتها الفكرية والحركية والتنظيمية مما جعلها اليوم تعيش تحدياً آخر لمواكبة تحديات التحول الديمقراطي، والتي قد تكون أشد وطأة من تحديات النظام السلطوي البوليسي الذي مكن الحركة من «**التخندق**» وراء أنماط شكلية ورؤىٰ فكرية اكتسبت لوناً من القداسة بفعل سخونة المواجهات

المتنوعة والتي بدأت من المواجهات الكلامية وصولاً إلىٰ المواجهات العنيفة. المعارضة التىٰ كانت تقودها تلك القوىٰ استثمرت وضع الضحية من جانب والبراءة السياسية من جانب آخر، وساندها فىٰ ذلك تعاطف شعبىٰ، ينظر لهؤلاء فيما قبل الثورة بالحركة المعارضة لنظام تداولته الألسنة الشعبية بفساده ومخططات التوريث بمحاولة تخير الوقت المناسب لتوريث ابنه، الأمر ارتبط بمعارضة نقدية واسعة إما بالشراكة مع قوىٰ سياسية ومجتمعية أخرىٰ أو استقلت ببعض عملها فىٰ ذات المسار من معارضة النظام، وتراوح عملها بين مشاركة انتخابية أو مقاطعة، ولكن ظل نشاطها ذلك مؤشرا علىٰ مساحات تأثيرها علىٰ الساحة السياسية ومؤشرا علىٰ وزن الجماعة فىٰ العمل السياسي.

فرضت الثورة المصرية بتحولاتها العميقة حزمة من التحديات علىٰ الحركة، قد تصبح أكثر ضراوة من تحديات الدولة السلطوية والتي يمكننا تلمسها في التحديات الآتية: تحديات الوضع التنظيمي والبناء الداخلي، تحديات الخطاب

الفكـري والتجديـد الفقهـي، تحـديات الواقـع الحركـي واستشراف المستقبل[1]؛ وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلىٰ عدد من الإشارات والتنبيهات المهمة ومنها:

1. أن الإسلاميين كمفهوم يطرح في هذا المقام إنما يشكل نوعا من التميزات والتمييزات داخل المجتمع قد تؤشر علىٰ مسألة المرجعية الإسلامية في عالم السياسة لفريق متنوع واتجاهات متعددة ومن هنا فإن الظاهرة الإسلامية لا تشكل كتلة مصمتة يمكن البحث فيها من دون الوقوف علىٰ تنوعات وتميزات.
2. أن الأمر قد يرتبط بما يمكن تسميته الخرائط الأساسية للتوجهات الإسلامية بحيث تعبر هذه الخرائط عن خرائط فرعية في التوجهات والمواقف والتعامل مع الظاهرة السياسية بكل تفاعلاتها وعملياتها ومخرجاتها.
3. تتنوع خريطة الحركات الإسلامية سواء الإخوان، حركة الوسط، الحركة السلفية، الجماعات الإسلامية، الحركة

(1) سمير العركي، حركة الإسلامية وتحديات التحول الديمقراطي، 2011/8/25: http://www.onislam.net/arabic/madarik/politics/134140-islamic-movements.html

الصوفية، الاسلاميون المستقلون، مدرسة الاسلام الحضارى، المؤسسات الرسمية الدينية، التكوينات الجمعية المجتمعية الجمعيات والمجتمع الأهلى والمدنى.

4. أن هذه الخبرات متنوعة وقد يستفاد منها ولكن في التحليل الأخير لا يمكن استنساخها، ذلك أن القياس بخبرة على خبرة هو مما يحتاج التأني في التعامل مع هذه الخبرات، لكن الأمر يؤدي بنا إلى مسألة أخرى تؤكد أنه إذا تعددت الخبرات وجبت المقارنات.

5. أن لكل ظاهرة ذاكرة، ومن ثم وجب علينا أن ولكل زمن أطروحاته وقضاياه المختلفة التي تتبدل من خلال جهات الاختلاف المتنوعة، سواء أكان هذا الأمر في الإنسان أو في المكان أو في الزمان أو في الاحوال .

6. أن لكل ظاهرة سياق يحيط بها ويحتضنها وأن اقتطاع الظاهرة من سياقاتها لهو أمر خطير يمكن أن يسبب مزالق منهاجية لا تحمد عقباها ومن هنا وجب علينا أن ننظر إلى طبيعة هذه الظاهرة في سباقها وسياقاتها ولحاقها، ذلك أن هذه الحلقات الممتدة هي التي تجعلنا لا فقط نحسن

التحليل ولكن نحسن التفسير والحكم المتعلق بالظاهرة وعناصر التقويم المتعلقة بها والقدرة علىٰ الاستشراف المستقبلي. (**الصورة الذهنية وصناعة الصور المتبادلة**)

7ـ أن الأمر أيضا يتعلق بضرورة ألا نتحدث عن ظاهرة مكتملة، ذلك أن اكتمال الظاهرة له من الشروط التي تتعلق بالعامل الزمني الذي يتحكم في استمرارها واستقرارها واضطرادها، فعدم اكتمال الظاهرة يجعل من أحكامنا ومن تقييماتنا ما بين قوسين لا نسرف في التعميم ولا نتيقن من صحة التقويم والتقييم.

8ـ أن بعض الأمور قد تقفز إلىٰ الواجهة في الدراسة والبحث والتحليل في إطار يقع تحت ضغوط الزمن والاستعجال رغم أن هذا الاستعجال ليس بريئا في توجهاته حينما يستعجل تقييم خبرة لم تكتمل عناصرها ولم تتراكم وقائعها، فضلا عن ذلك فإن هذ الأمر ليس كذلك منهاجيا للاعتبارات التي تتعلق بتكون الظاهرة ودراستها.

9ـ من الواجب علينا ألا نقع تحت ضغوط عالم الأحداث وتفاصيلها ولكن من المهم أن نتعامل مع المؤشرات

الأولية لهذا المسار من دون الوقوع تحت ضغوط الأحداث بحيث يخرجنا ذلك عن الحساسية والدقة والعمق والتنظيم في إطار رؤية منهاجية بصيرة وواعية.

إن التحولات الجديدة للربيع الثوري العربي تقتضي منهجية جديدة في التفكير والتأمل من جميع القوىٰ السياسية والفكرية، وضمن هذه المنهجية يمكننا الحديث عن الواقع الجديد للإسلاميين في الحكم. فبحسب الحراك الثوري الجديد في المنطقة لا يمكن للإسلاميين أن يتجاوزوا قواعد اللعبة الديمقراطية، لأن أي إخلال بتلك القواعد سيؤدي إلىٰ خروج الجماهير إلىٰ الشوارع، وتحرك المجتمع الدولي ما يعني أن الالتزام بتلك القواعد أمر لامفر منه، ومن هنا فلا خوف من وصول الإسلاميين إلىٰ السلطة وإمكانية خروجهم منها كذلك في ظل الواقع الثوري الجديد.

* * * *

الفَصْلُ الثَّالِثُ

المحنة الانقلابية والحالة الثوريةالانقلاب والانتقال الثالث

المبحث الأول
المحنة الانقلابية

أتىٰ بيان القيادة العامة للقوات المسلحة المنتظر فىٰ مشهد يتصدره الفريق أول عبدالفتاح السيسىٰ وهو علىٰ المنصة وعدد من قادة القوات المسلحة بالإضافة إلىٰ شيخ الأزهر وبابا الكنيسة والدكتور محمد البرادعىٰ، ورئيس المجلس الأعلىٰ للقضاء والأستاذة سكينة فؤاد والمهندس جلال مرة (**حزب النور**) ومن الشباب محمود بدر ومحمود عبدالعزيز (**حملة تمرد**)؛ وبدا هذا المشهد مُخرجا بعناية، إن الرسالة التىٰ أريد لها أن تبرز فىٰ هذا المشهد أن ما يقوم به الجيش ليس «**انقلابا**» وأن هؤلاء جميعا بما يمثلونه من رمزية يضفون من خلال كلماتهم القصيرة التىٰ أتبعت بيان الفريق أول عبدالفتاح السيسىٰ لعمل غطاء لما تضمنه البيان من إجراءات ومبادئ لخريطة طريق؛ هذا المشهد ليس لأحد أن يصادر علىٰ رأىٰ الناس فيه فهناك من أمضاه واحتفل به،

وهناك من انتقده ووجه السهام إليه، وكأنىٰ بذلك استدعىٰ ذلك البيان الذىٰ صدر قبل ذلك ممهلا الجميع 48 ساعة، بما يمكن تسميته «**بيان الإمهال**»، وفىٰ حقيقة الأمر أن ذلك البيان قد صيغ بعبارات بعضها محكم وبعضها الآخر يمكن تأويله بالانحياز لفئة دون غيرها، وأحس الناس أن تلك الطائرات التىٰ مرت علىٰ ميادين التحرير والاتحادية وبعض الميادين الأخرىٰ فىٰ القاهرة والمحافظات تلقىٰ عليهم الأعلام قد اختصت ميادين دون ميادين، فصار البعض يتحدث عن تفرقة بين أطراف وأفراد من الشعب تجمعوا هنا أو هناك[1].

ارتبط انقلاب الثالث من يوليو برئاسة مؤقتة هىٰ بمثابة الستار الذىٰ يحكم العسكر من ورائه، ليصنع حالة من الغلبة الجديدة فعبر عن ذلك تعطيل الدستور، وفرض رؤية تمثلت فىٰ جانب منها فىٰ فرمان دستورىٰ وفىٰ خريطة طريق لا معقب عليها، وحل مجلس الشورىٰ؛ بما خلق مغالبة جديدة تشكل

(1) سيف الدين عبد الفتاح، خروج من الأزمة أم استقطاب جديد؟، الشروق، 6/ 7/ 2012.

نمطا مركبا يتحرك صوب تغلب فى غلبة فى مغالبة، لتجعل هذا شأنا مركبا يحرك كل عناصر الفرعونية السياسية والقهر المستتر والظاهر، واستخدام القوة والبطش والتلويح بالاعتقالات ومصادرة الأموال، وفى ظل هذه المغالبة فإن استعادة الأمن تعنى عودة المؤسسة الأمنية إلى سابق عهدها على عهد الرئيس مبارك المخلوع فتبطش وتطارد وتتعقب من غير رادع أو قيد قانونى، صاحب ذلك حالة إعلامية خطيرة تقوم على قاعدة من صناعة الكراهية والتشفى والزهو والغرور والغطرسة، حيث تتماهى كل هذه الصفات والسمات مع ذات الصفات والسمات التى تتعلق بانقلاب العسكر فأحدثت انقلابا فى الخطاب شكل مسارا خطيرا فى صناعة الكراهية وتقديم حالة من حالات العنصرية فى التعامل السياسى والمجتمعى وأقسى من ذلك دعوات من التطهير الثقافى والدينى لتيار بعينه فى التلويح بأن هؤلاء لا يصلحون لمسار المصالحة أو التفاوض أو التوافق ضمن آليات استبعاد جديدة تقود إلى عمليات استبعاد أكيدة[1].

---

(1) سيف الدين عبد الفتاح، مغالبة جديدة، الشروق، 20/ 7/ 2013.

قام هذا الانقلاب على بدعة سياسية جديدة فكلما تحدثنا عن آليات الديمقراطية والصندوق الذى يترجم هذه الإرادة الشعبية، قالوا نحن نستند إلى إرادة شعبية أخرى تتعلق بالحشود، وما أدراك ما الحشود؟، تعبئة وغسيل مخ جماعى ومحاولة لمخاطبة غرائز الناس والمواطنين ما بين كتل الإحباط والخوف والغضب، وبدت هذه الأمور جميعا عند بعض من يشرفون على تنفيذها لعبة يتلهون بها ويستندون إليها فى كل مرة سيتحدثون عن الإرادة الشعبية من دون أى حديث حقيقى عن قياسات هذه الإرادة الشعبية وترجمتها إلى آليات وإجراءات ديمقراطية، هذه البدعة السياسية التى استند إليها الفريق أول عبدالفتاح السيسى فى كل خطاباته التى تحدث فيها عن مهلة الأسبوع، ومهلة الثمانى والأربعين ساعة، والانقلاب العسكرى فى الثالث من يوليو، ويعد ذلك أخطر ما فى المشهد الانقلابي لأنه فتح الباب واسعا لتدخل الجيش فى مساحات السياسة يحكم ويتحكم، بل استطاع الجيش من خلال هذا الانقلاب أن يهمش المؤسسات ويجعلها ورقية لا تمثل إلا غطاء مستترا لحكمه الفاشي فلا

رئيس مؤقت، ولا حكومة انتقالية، ولا مستشارين صاروا يقومون بأدوار أشبه بالأراجوزات منها إلىٰ التوضيحات، وظل هؤلاء يمارسون فىٰ خطاباتهم خطابا تعويميا متناقضا؛ تارة يتحدثون عن المصالحة وتارة اخرىٰ يتحدثون عن الحشود والنزول إلىٰ الميادين.[1]

تتابعت المجازر منذ الانقلاب العسكرىٰ فىٰ الثالث من يوليو سواء فىٰ اعتصام النهضة أو فىٰ اعتصام رابعة العدوية أو فىٰ حادثة نادىٰ الحرس الجمهورىٰ أو فىٰ مجزرة المنصة أو حوادث عدة فىٰ محافظات مختلفة بطول البلاد وعرضها ليقع شهداء وتسال دماء ويقع الآلاف من المصابين ليرسم خريطة تتسع من الغضب الذىٰ ارتبط بهذا الانقلاب الدامىٰ والعسكرية الفاشية وتسقط الأرواح هنا وهناك لتشكل خريطة متسعة من الأحزان والغضب المتصاعد الذىٰ لا يمكن ايقافه بزراعة الموت فىٰ كل بيت، هذه الخرائط التىٰ تتسع مساحاتها تجعل فىٰ كل محافظة أكثر من شهيد وعشرات المصابين لتعبر بذلك عن تعبئة الغضب فىٰ كل

(1) سيف الدين عبد الفتاح، تفويض أم تقويض؟، الشروق، 27/ 7/ 2013.

أرجاء مصر لن يولد إلا مزيدا من روح العنف الكامن الذى يتراكم فى كل مكان، إن هؤلاء الذين لا يعرفون درس الجماعة الوطنية بكل تنوعاتها وتوهمهم أنهم قادرون على استئصال قوى سياسية وفصيل بعينه إنما يعبر عن قمة المراهقة السياسية وروح استئصالية وعنصرية وتصدير خطاب الكراهية الذى لن يؤدى فى النهاية إلا إلى تحويل بر مصر كله إلى حقل ألغام يمكن أن يتفجر فى أى لحظة لا نقول ذلك تهويلا أو تهديدا ولكنه الأمر الذى يُزرع فى أرجاء مصر من غير نظر بصير يدرك مآلات الأفعال وما يترتب عليها من نتائج وآثار وعواقب وخيمة، لا يتحملها الوطن فضلا عن أنه يضر ضررا مباشرا بالسلم الأهلى ويؤدى إلى احتراب واقتتال بين فئات المجتمع وقوى هذا الشعب على تنوعاتها [1].

من هنا نؤكد على أن الدولة كجهاز محايد لا يعرف التحيزات العابرة لفريق ضد فريق ولذلك قلنا ومنذ بيان السيسى الأول الذى أعطى مهلة أسبوعا، وما تبعه من بيانات

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الانقلاب الفاشى وجغرافيا الغضب، الشروق، 17/ 8/ 2013.

أخرىٰ أن ذلك هو عين التحيز لفئة دون فئة من أبناء الشعب، وحينما يتحيز النظام فاعرف أن الأمر ليس أمر دولة ولكن هو أمر طغمة حاكمة تحاول تجميع مصالحها وتحريك تحالفاتها الاجتماعية فىٰ إطار البحث عن مفاصل الدولة العميقة، فإن كنتم تقصدون بالدولة التىٰ نحميها ونحافظ علىٰ هيبتها بأنها الدولة «العميقة» أو «**الغويطة**»، فإننا نقول ليس هذا هو الأمر لأنه ليس إلا حماية لشبكات الفساد والاستبداد والبطش والقهر والتكميم والتعتيم، فىٰ إطار من تسخير مؤسسات الدولة وأجهزتها فىٰ سياقات تتعلق بتمكين الدولة العميقة المراد مواجهتها بعد ثورة 25 يناير، والتىٰ شكلت فىٰ حقيقة الأمر أدوات الثورة المضادة من إعلام وأجهزة أمنية وبعض القضاء الفاسد ضمن تواطؤ منقطع النظير، ونتساءل هل الدولة المراد حمايتها والحفاظ علىٰ هيبتها هىٰ الدولة الفاشية؟؛ فاشية الدولة التىٰ تجعل من الفرد وحدة قائمة حتىٰ يمكن أن تمرر التمكين لعملية استبدادها (**الحاكم يظل فردا ما دام الناس أفرادا**)، إن توظيف احتشاد الأفراد لخدمة الدولة العميقة التىٰ تقوم علىٰ قاعدة فئة دون فئة وتعيد

تصنيف المواطنين على قاعدة الهوية والعنصرية (**بمفهومها الثقافى الواسع**)، إن هذا نموذج للدولة الفاشية بامتياز، بل إن هذه «**الدولة الفاشية**» تمارس أقسى درجات الفاشية الدينية فى إطار من حرب الفتاوى فتستدعى المشايخ لاستغلالهم فى نسج غطاء لها فى ممارسة القتل وإرقة الدماء من كل طريق.

لفهم ما حدث يمكن تفكيك المشهد من خلال إعادة قراءته وفهمه بصورة مرتبطة بما يمكن تسميته (**دور الرؤى فى صناعة المواقف**)؛ **وهو ما يتضح فى التالي**[1] :

- فالمدنيون، الذين يدعون كذلك، همهم الأساسى منع الإخوان من ممارسة السياسة وتفريغ المشهد لصالحهم دون منافسة انتخابية!! فالأمر اذاً يتطلب حملة استئصال سياسى تعود بالإخوان إلى مرحلة (المحظورة) وربما (المستأصلة)!
- أما العسكر، فقد عزَّ عليهم ترك السلطة بعد ستين عاما لسلطة منتخبة، فاستغلوا حركة الجماهير من أجل تصفية

(1) سيف الدين عبد الفتاح، المشهد الانقلابى والهاجس الإخوانى، 14/ 9/ 2013.

هؤلاء الذين راودهم حلم السلطة.

- مواقف معظم القوىٰ الشبابية بعد الانقلاب متخوفة من القادم رغم عدم نسيانها للهاجس الإخواني؛ فالشباب غضبوا من تجاهل الإخوان لهم فى محمد محمود، لكنهم لا يتحلون بالفاشية، فمعركتهم مع الإخوان معركة خلاف سياسىٰ لا استئصالىٰ.. لذا تجد كثيرا منهم يندد بالمجازر التىٰ تحدث لهم، وهم أنفسهم يتعرضون لمضايقات أمنية وإعلامية بسبب عدم تبنيهم الموقف الاستئصالي.!
- أيضـًا موقف حزب النور متأثرا بطموحه السياسىٰ، فصمته وأحيانـًا مسايرته للسلطة الانقلابية يؤكد ذلك رغبة منه فىٰ احتلال المساحة الإخوانية، لذلك لا تجد موقف الحزب استئصاليا بقدر كونه موقف المتفرج المنتهز للفرصة حتىٰ ينفض السامر ويحقق طموحه!
- أما القوميون والناصريون، فتطابق الرؤىٰ والمواقف مرتبط أساسـًا بذاكرتهم مع الإخوان خصوصـًا والإسلاميين عمومـًا، هم يستدعون التاريخ كما كان.. بانقلابه، بدمائه،

بظلمه، باعتقالاته.. فالطموح الاستئصالى هنا له جذور تاريخية تحملها ذاكرة مسكونة باستعادة التاريخ!

- كذلك المجتمع الذى انفض فى بادئ الأمر عن الإخوان بسبب الأداء المترهل للسلطة الحاكمة، والدفاع على استحياء عما تعرض له الإخوان، لكنهم سرعان ما استعادوا ذاكرة المحضن الشعبى.. فى ثورة 25 يناير ليؤكد قيمة وحدة الهدف والمطالبات ومواجهة الدولة العسكرية والبوليسية الفاشية.

كما لا يمكن تجاهل ما تقوم به سلطة الإنقلاب فيما يتعلق بالدستور من عملية يشوبها كثير من الفساد والعوار الذى يرتبط ابتداء بالمسألة الدستورية وانتهاء بالمتحصل منها وتأثير ذلك على مستقبل مصر السياسى[1] ونشير إلى عدة نقاط أهمها:

الأولى: تتعلق بالذاكرة ولا يقصد بها تاريخ المسألة الدستورية فى مصر، ولكن يقصد بها تلك الذاكرة القريبة التى

---

(1) سيف الدين عبد الفتاح، كشف المستور فى مسألة الدستور، 21/ 9/ 2013.

ترتبط بالخطاب الذى دار حول دستور 2012م الذى أُقر بعد استفتاء، وهنا فقط فإنى أطالب ممن يسمون أنفسهم بالقوى المدنية أن يعودوا إلى سابق خطاباتهم فى كيف يبنى الدستور؟ وكيف يصاغ؟ وما هى الشروط التى يجب أن يستند إليها؟ ولماذا اعتبروا أن الدستور لا يمثل كافة المصريين؟، الخطابات فى حقيقة الأمر تبرز تلك الفجوة الخطيرة بين أقوال تشدقوا بها، وبين ممارسة الآن تعبر ليس فقط عن أقسى درجات المغالبة التى كانوا يتهمون بها نظام مرسى والإخوان، ولكنهم يمارسون أقصى درجات الاستئصال لفصيل بعينه، ويقومون بصياغة الدستور فى غيبته.

الثانية: تشير إلى المشهد الانقلابى الذى جعل من تعطيل الدستور أحد أدواته، بل أكثر من ذلك أنه فى 3 يوليو كان العمل الانقلابى على الدستور بأداة دستورية، تشير إلى رئيس المحكمة الدستورية وهو أمر يؤشر ومن كل طريق أن ما حدث كان انقلابا متكامل الأركان شهد انقلابا على الدستور بتعطيله وبعزل الرئيس المنتخب وبحل الهيئة القائمة بعملية التشريع.

الثالثة: استبدال الذىٰ هو أدنىٰ بالذىٰ هو خير؛ أىٰ استبدال الإعلان الدستورىٰ بدستور مستفتىٰ عليه بما يقارب الثلثين، ومع ذلك فإن ذالك الإعلان الدستورىٰ حمل ما حمل من الحديث عن الاختصاصات والسلطات ولم يشر بأىٰ حال عن جانب المحاسبات أو المساءلات، بل يشير إلىٰ أن هذا الإعلان الدستورىٰ جمع السلطات الفرعونية كلها فىٰ شخص رئيس مؤقت بصلاحية محدودة.

الرابعة: تشكيل لجنة العشرة المبشرين بدستور جديد والتىٰ قامت بعمل أخطر ما فيه أنها استطاعت أن تحرك خريطة التعديلات وفق ما تعتقد أنه يُرضىٰ أصحاب الشوكة والغلبة ويرضىٰ هؤلاء الذين شكلوا لحمة هذه اللجنة وكذا لجنة الخمسين، حتىٰ نستطيع القول «آتونىٰ بعضو واحد فىٰ لجنة الخمسين لا يناصر ذلك الانقلاب»، أقول وبلا تعسف وبراحة ضمير أن هذه اللجنة تشكيلا وعملا ليست إلا لجنة انقلابية لصياغة دستور انقلابىٰ فىٰ مشهد انقلابىٰ.

الخامسة: طبيعة المنتج الدستورىٰ الذىٰ ستتمخض عنه هذه العملية التىٰ تصوغ الدستور الانقلابىٰ والتىٰ تتحرك

ضمن مسارات قال البعض عنها أنها ستقوم بتنقية هذا الدستور من «**مواد أبواب الشياطين**» لهذا «**الدستور الاخوانى**»، ومن ثم فإن هذا التشكيل والصياغة ستتمان فى إطار استبعادى واستئصالى لتيار بأسره وتحت مظلة أن الدستور لا علاقة له بالأديان.

السادسة: كيف يمكن الاطمئنان إلى دستور سيصاغ ضمن بيئة انقلابية ويمكن وصفه بالتوافقية، وهو يشير إلى معانى الاستئصال ومعنى التغلب الدستورى من فريق سياسى على بقية خريطة القوى المختلفة فى المجتمع السياسى، فالانقلاب الذى عطّل دستورا سابقا لا يمكنه أن يحمل لنا دستورا مدنيا لاحقا.

السابعة: أن هذا المناخ الذى يكتب فيه الدستور والذى لا يمكن قبوله فى أطر السياسة ولا فى خارقة طريق تسمى زورا خريطة المستقبل يؤكد أن الحشود التى تقف الآن وتزداد فى مواجهة الانقلاب العسكرى هى ذات الحشود التى يمكن أن تنزل إلى صناديق الاقتراع لتصوت على دستوركم الانقلابى بـ«**لا**» كاحتجاج على مساركم الانقلابى.

الثامنة والأخيرة: مستقبل مصر السياسى الذى لا يمكن أن يبنى على قاعدة انقلابية ولا فى ظل أجواء منظومة عسكرية فاشية، ولا دولة بوليسية قمعية، كل هذا لا يمكن إلا أن يؤشر على قاعدة الاستبداد وعلى القيام بمصادرة إرادة هذا الشعب المتمثلة فى تصويته خمس مرات، فهل يمكن أن نؤمن مستقبلنا فى هذا المناخ الذى يصدر فيه دستور انقلابى، وانقلاب لا يحترم صوت الشعب؟ ثم تقولون فى النهاية إننا نكتب دستورا؟

فى الثالث من يوليو وبعد انقلاب العسكر كانت هناك خريطة أخرى هى فى حقيقة الأمر قاطعة للطريق وخارقة له، خصوصا وأنها بدأت بما رأته من هدف رئيسى وهو عزل الرئيس مرسى ثم أعقبت ذلك بتعيين رئيس مؤقت وبتشكيل حكومة انتقالية وبإصدار إعلان دستورى وبتشكيل لجنة لتعديل الدستور ولجنة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وبعد ضغوط عدة أصدرت القوات المسلحة جدولة لخارقة الطريق جعلت فيه انتخابات الرئاسة آخر خارطة الطريق لا أول المطالب التى أخذت على قاعدة منها توقيعات المواطنين .

هـذا المـشهد يعـبر عـن وضـع خطيـر بـدأ بخـرق القواعـد الدستورية والقانونيـة بـل وأصـول الـشرعية لتعبر بـذلك عـن حالة انقلابية قطعت الطريق علىٰ المسار الـديمقراطىٰ وحـل محلـه وجـود العـسكر فىٰ المـشهد يحكمـون ويتحكمـون فىٰ الظـاهر وفىٰ البـاطن بـضمير المـتكلم أو بالـضمير المـستتر، وبدت هذه المحاولات تسكن كل تلك الخطوات فىٰ خريطة انقلابية تجعل كـل الانتخابـات فىٰ ذيلهـا بحيـث أهـدرت هـذه الخريطة بتعطيلها للدستور وحلهـا مجلس الـشورىٰ وعزلـت الرئيس المدنىٰ المنتخب، إنها بـذلك قـد خرقـت قاعـدة قيمـة الصوت الانتخابىٰ وعملية التصويت ونتائجها "تحـت دعـوىٰ إعمـال بدعـة الإرادة الـشعبية بلعبـة عـد الـرؤوس"، وكرسـت مشهدا إنقلابيا، هذا المشهد وضع الفيتو علىٰ كل أمر يعترض عليه الجيش وعـاد بنـا إلىٰ الـوراء لخـرق القواعـد التأسيسية التـىٰ تتعلـق بـصياغة صـفحة جديـدة فىٰ العلاقـات المدنيـة العـسكرية، ومـن أسـف أنـه قـد بـارك خارقـة الطريـق هـذه مجموعة لا بأس بها ممن يسمون بالتيارات المدنية وللأسـف الـشديد فقـد اختـاروا طريـق البيـادة علـىٰ طريـق المـسار

الديمقراطىٰ الذىٰ يحمل أدواته كما يقرر آلياته، وبدت جوقة الليبراليين وبعض اليساريين المزيفين، من عبيد البيادة، يعبرون عن رضائهم لخارقة الطريق وقطع طريق(**قاطعة الطريق**) مسار التحول الديمقراطىٰ وبرزت ما يمكن تسميته بـ"الليبرالية المجنزرة" و"الديمقراطية المدرعة" علىٰ حد تعبير الأستاذ "وائل قنديل" ليسهموا فىٰ خارقة الطريق ويدشنوا للانقلاب العسكرىٰ ويقوموا علىٰ رأس حكومة جاءت علىٰ ظهر الدبابات، أليست هذه خارقة الطريق، وأليس هؤلاء قطاع طريق؟ يا هؤلاء من وجعتم أدمغتنا بالديمقراطية وإرادة الشعوب أتيتم وحكمتم علىٰ ظهور الدبابات وصارت ليبراليتكم ليبرالية مجنزرة، جزء من انقلاب عسكرىٰ لا نعرف متىٰ ستكون نهايته؟ آن الأوان ألا تتحدثوا عن ديمقراطية بعد ذلك أو ليبرالية حقيقية.

ومنذ الانقلاب العسكرىٰ فىٰ الثالث من يونيو تتابعت المجازر سواء فىٰ اعتصام النهضة أو فىٰ اعتصام رابعة العدوية أو فىٰ حادثة نادىٰ الحرس الجمهورىٰ أو فىٰ مجزرة المنصة أو حوادث عدة فىٰ محافظات مختلفة بطول البلاد وعرضها ليقع

شهداء وتسال دماء ويقع الآلاف من المصابين ليرسم خريطة تتسع من الغضب الذى ارتبط بهذا الانقلاب الدامى والعسكرية الفاشية وتسقط الأرواح هنا وهناك لتشكل خريطة متسعة من الأحزان والغضب المتصاعد الذى لا يمكن ايقافه بزراعة الموت فى كل بيت.

هذه الخرائط التى تتسع مساحاتها تجعل فى كل محافظة أكثر من شهيد وعشرات المصابين لتعبر بذلك عن تعبئة الغضب فى كل أرجاء مصر لن يولد إلا مزيدا من روح العنف الكامن الذى يتراكم فى كل مكان، إن هؤلاء الذين لا يعرفون درس الجماعة الوطنية بكل تنوعاتها وتوهمهم أنهم قادرون على استئصال قوى سياسية وفصيل بعينه إنما يعبر عن قمة المراهقة السياسية وروح استئصالية وعنصرية وتصدير خطاب الكراهية الذى لن يؤدى فى النهاية إلا إلى تحويل بر مصر كله إلى حقل ألغام يمكن أن يتفجر فى أى لحظة لا نقول ذلك تهويلا أو تهديدا ولكنه الأمر الذى يُزرع فى أرجاء مصر من غير نظر بصير يدرك مآلات الأفعال وما يترتب عليها من نتائج وآثار وعواقب وخيمة، لا يتحملها الوطن فضلا عن أنه

يضر ضررا مباشرا بالسلم الأهلى ويؤدى إلى احتراب واقتتال بين فئات المجتمع وقوى هذا الشعب على تنوعاتها.

ومنذ صدور ذلك البيان عن مجلس الوزراء بتفويض وزارة الداخلية بفض الاعتصامات تحت دعوى أنها تهدد الأمن القومى، ومع تلك التحيزات فى بيان القيادة العامة للقوات المسلحة الأول فإنه يتحدث عن اعتصامات دون اعتصامات، ويحرض على تقديم الشكاوى بعمل أرقام تليفونات تتلقى الشكاوى من الأهالى ضد اعتصامات رابعة العدوية والنهضة ولم يحدد رقما لأهالى التحرير مثلا لتلقى شكاوى الأهالى فى مواجهة ذلك الاعتصام الأمين والمأمون الذى يدخل فى ركابهم ويتلقى توجيهاتهم، ما بالنا أمام اعتصام مدلل ومُهلِل واعتصامات أخرى مُهددَة تُتوعد بالويل والثبور وباستخدام كل الوسائل وكل الأمور التى تفض هذه الاعتصامات والاحتجاجات السلمية لأن هؤلاء الموجودين فى هذه الاعتصامات ليسوا إلا أولاد "البطة السوداء" يتعاملون معهم وكأنهم ضد الوطن ويمثلون عملا إجراميا أو إرهابيا، إن الذى يفعله الانقلاب الدموى ليس سوى عملية

ترويع حقيقية، والاحتجاج والاعتصام هى محاولة كسر إرادة الانقلاب والفاشية العسكرية والدولة البوليسية.

ثم كانت الطامة الكبرى فى جريمة فض الاعتصام فى ميدانى النهضة ورابعة العدوية بهذا الشكل الهمجى البربرى ليسقط شهداء ودماء تعد بالمئات وآلاف المصابين بالرصاص والخرطوش فى جريمة نكراء وممارسة عمليات إبادة حقيقية تتوزع أعدادهم على أنحاء محافظات مصر على طولها وعرضها، فضلا عن سقوط شهداء ومصابين فى مسيرات المحافظات والمدن والقرى، فضلا عن فرض حالة الطوارئ وحظر التجول، التى لن تمنع امتداد مساحات الغضب والمطالبة بالقصاص.

إنها خريطة الغضب الآخذة فى التراكم والاتساع أقول لكم أنكم تزرعون الألغام فى كيان الجماعة الوطنية وأنكم بذلك تهددون الأمن القومى لمصر بأسرها، ليس بذلك التعامل الهمجى يمكن أن تدار الأمور فى مصر الوطن ومصر الثورة، إن مشروع استعادة المسار الديمقراطى والحفاظ على تماسك الجماعة الوطنية لا زراعة الغضب والاحتراب

الأهلى هو جوهر الحفاظ على أمن مصر القومى.[1]

هذه هى المحنة الانقلابية التى تمر بمصر، إلا أنه من جوف هذة المحنة وُلدت حالة ثورية جديدة ترى فى هذا الانقلاب ليس إلا محافظة على جذور الدولة العميقة وبداية لثورة مضادة لطمس ثورة 25 يناير أهدافا ومكتسبات، من جوف المحنة الانقلابية ولدت المنحة فى حالة ثورية جديدة ضمن حلقات الملحمة الثورية المصرية التى تعبر عن حركة هذا الشعب الذى كسر حاجز الخوف ومكّن لترسيخ الإرادة.. ولهذا حديث آخر نقدم فيه إرهاصات المنحة الثورية.

* * * *

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الانقلاب الفاشى وجغرافيا الغضب ،جريدة الشروق، 17 أغسطس 2013 .

المبحث الثاني
المنحة الثورية في مواجهة المحنة الانقلابية
فصل جديد في الملحمة الثورية لثورة ممتدة

إن طاقات الشباب المعارض للانقلاب بفئاته المتنوعة من شعب مصر من رجال وسيدات ظلوا مستنفرين ومستمرين فى احتجاجهم وفى مواجهة الانقلاب ليعبروا بذلك عن طاقة حقيقية تستمر للآن منذ الثالث من يوليو، كما لا يمكن أيضا أن نغفل جهود العديد من الحركات والتحالفات الشبابية سواء حركة أحرار أو الميدان الثالث أو غيرها بما يعبرون به عن غضبهم حيال المشهد السياسى الاستقطابى الذى أوصل هذا الانقلاب إلى بنيات المجتمع ذاته وإلى حركة واسعة من تفكيك المجتمع وتماسك جماعته الوطنية بما يهدد بحق أمن مصر القومى والسلم الأهلى فى المجتمع المصرى؛ كل هذه الفاعليات إنما تعبر عن طاقات فاعلة فى هذا الشباب لا يمكن أن تخطئها عين، فمن جوف محنة الانقلاب تولد منحة

وطاقة وفاعلية الطلاب والشباب(1).

ومن هنا فإن مستقبل مصر السياسى الذى لا يمكن أن يبنى على قاعدة انقلابية ولا فى ظل أجواء منظومة عسكرية فاشية، ولا دولة بوليسية قمعية، كل هذا لا يمكن إلا أن يؤشر على قاعدة الاستبداد وعلى القيام بمصادرة إرادة هذا الشعب المتمثلة فى تصويته خمس مرات، فهل يمكن أن نؤمن مستقبلنا فى هذا المناخ الذى يصدر فيه دستور انقلابى، وانقلاب لا يحترم صوت الشعب، إن دستور الانقلاب لا يصلح للتوافق، قلتم من قبل «**إحنا شعب وانتو شعب**» ومن هنا فإن دستور يعكس تلك المقولة ويصاغ فى مناخ استئصالى لا يمكن أن يشكل دستورا تعاقديا يرضى عنه الناس ويحقق طموحات ثورة 25 يناير التى طُمس ذكرها فى مسودة دستور الانقلاب(2).

نريد لمصرنا أن تكون دولة المسئولية والمساءلة، الدولة

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الطلاب والشباب فى وجه الانقلاب، الشروق، 28/ 9/ 2013.

(2) سيف الدين عبد الفتاح، كشف المستور،.. مرجع سابق.

التى تعبر عن ثابت تاريخى يتعلق بفاعلية هذه الدولة، ليست هذه الفاعلية فى القتل والخنق والحرق ولكنها دولة المسئولية عن كل فرد وعن كل تكوين اجتماعى ومجتمعى، والمحافظة على كل الفاعليات الاجتماعية فيها لأنها مسئولة مسئولية مباشرة عن شبكة العلاقات الاجتماعية فى الدولة وعن تماسك الجماعة الوطنية وعن السلم الأهلى فيها، أى مقام مسئولية فيما ترونه أنتم فى دولتكم الافتراضية القائمة على «**تنين هوبز**» الذى إذا لم يستطع أن يسيطر ويتحكم فى المواطنين فإنه مفترسهم وقاتلهم(1).

إن من أهم النتائج التي تتعلق بهذه المرحلة الانتقالية الانقلابية الثالثة إنما شكلت في حقيقتها بلورة في غاية الأهمية للمطالب الحقيقية لثورة الخامس والعشرين من يناير وشكلت بحق دافعا لاستعادة هذه الثورة في جوهرها ومطالبها ومكاسبها، ومحاولة التأكيد على أن هذه الثورة هي المستهدفة من هذه الحالة الانقلابية في إطار عملية تطويقها ومحاصرتها والقدرة على الالتفاف على مبادئها ومطالبها

(1) سيف الدين عبد الفتاح، إنهم لا يفهمون الدولة؟، الشروق، 31/ 8/ 2013.

الأساسية والتأسيسية، إن ذلك يدل ومن كل طريق علىٰ معنىٰ الملحمة الثورية الممتدة التي لا تعرف الكلل ولا الملل وتشهد تطورات ومنعطفات ومنعرجات وأزمات ولكنها في كل الأحوال كما تكشف النقاب عن وجوه الثورة المضادة ومفاصل التمكين لها فإنها كذلك تقوم بدورها الكاشف والفارق في بيان قوىٰ الثورة الحقيقية والقدرة علىٰ إدارة هذه الملحمة الثورية في تصاعد احتجاجاتها لتعبر بذلك عن حالة ثورية لا يمكن الانقضاض عليها وبما تمثله من قدرات حقيقية لحماية هذه الثورة والحفاظ عليها واستعادة روحها وجوهرها في الحفاظ علىٰ كرامة المواطن التي تنتهك بعودة الدولة البوليسية ومكانة الوطن التي تقزم بأفعال المنظومة الانقلابية وبما يمتهن أهم الأهداف الحقيقية لثورة 25 يناير.

كذلك فإنه من المنح الثورية في إطار هذه الملحمة الثورية من ضرورة فتح باب العلاقات المدنية العسكرية والتعامل مع هذه الحالة بما تستحقه من اهتمام والذي كشف النقاب عن أن تشوه هذه الصفحة هو وحده المسئول عن إفراز مواقف وسياسات شائهة تمثلت في الحالة الانقلابية الأخيرة،

كان ذلك بمثابة كشف النقاب عن المعركة الحقيقية علىٰ ما يحيط هذه الصفحة من قضايا متعددة شديدة التعقيد والتشابك وشديدة الالتباس مما يجعل التعامل الاستراتيجي معها أمر شديد الدقة والأهمية والخطورة.

كذلك من أهم تلك الشواهد والمؤشرات علىٰ هذه المنحة الثورية ما يتمثل في التأشير علىٰ خطة واستراتيجية الإصلاح الجذري التي أثبتت أرض الوقع ضمن هذه المراحل الانتقالية من ضرورة التخطيط لها والعمل لها علىٰ رسم سياساتها في إطار استراتيجية كلية لإصلاح وتغيير جذريين بما يستحقه ذلك من أدوات وآليات وترتيب وأولويات وتسخير قدرات وإمكانات وتحقيق أهداف ومقاصد وغايات، ذلك أن المنحة الثورية قد كشفت خريطة الحالة الانقلابية التي يراد التمكين لها واستعادة كافة شبكات الاستبداد والفساد وهو ما يكشف عن حال العوار الحاد في مسار خريطة الطريق التي تقطع الطريق في حقيقتها علىٰ المسار الديمقراطي ومتطلباته الأساسية لتحقيق أهداف الثورة الحقيقية.

كذلك فإن هذه المنحة الثورية قد كشفت ذلك النفاق الرهيب في التعامل مع الحالة الشبابية وشعار تمكين الشباب الذي لم يكن إلا غطاء لمحاولة تفريغ هذا التمكين من حقيقته وسياسته التي تسهم في عملية تمكين حقيقية وصار الأمر الذي يتعلق بتمكين الشباب مجرد شعار تستخدمه القوىٰ السياسية المختلفة والنخب السياسية المحنطة كقنابل دخان لمحاولة فرض سيطرتها وتوظيف بعض الشباب كأدوات لمآربها ومصالحا الأنانية المؤقتة، ولم تبرز حالة التمكين تلك في إطارها المجتمعي ولا علىٰ قاعدة من النهوض التنموي أو التمكين في مجالات العمل المدني والمحلي وفي إطار من ضرورات العمل لبناء مستقبل مصر السياسي والاجتماعي.

ومن جوف هذه المنحة الثورية انكشفت عن مفاصل المطالب الأساسية والتأسيسية التي تؤصل لمعنىٰ الكرامة للمواطن والمكانة للوطن وبما تمثله حقوق الإنسان وحريات التعبير والقصاص وحقوق الشهداء واستراتيجيات التنمية التي يجب أن تنهض بالأوطان في ظل سياقات تحافظ

علىٰ العدالة المجتمعية والعدالة الاجتماعية بكل صورها ومساراتها، إنها لم تكن إلا التعبير عن شعار ثورة الخامس والعشرين من يناير: العيش الكريم، والحرية الأساسية، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية.

وأيضا فإن ن أهم المنح الثورية في هذا المقام بروز حركات شبابية جديدة ومتجددة في سياق مواجهة الانقلاب والسياسات القمعية لتعبر بذلك عن الطاقة الشبابية الحقيقية لمواجهة الحالة الانقلابية والدولة القمعية علىٰ حد سواء وفي إطار كاشف عن حس سياسي عميق يظل الشباب يحمله بوعيه، وفي ذات الوقت مثل ذلك حالة كاشفة للنخب المدعاة من سياسية ومجتمعية وثقافية وفكرية والتي كانت أهم أسباب محنة هذه الثورة في مراحلها الانتقالية والتي تحولت فيها من نخبة محنطة إلىٰ نخبة منحطة في أهدافها وفي وسائلها وكذلك أفرزت هذه المحنة الانقلابية وهذه المنحة الثورية حالة كاشفة وفارقة لأزمة التيار المدني في مصر وكذلك أزمة التيار الإسلامي علىٰ حد سواء؛ إلا أن أزمة التيار المدني التي تمثلت في الدفع بالحالة الانقلابية ومساندة

رموزها ليشكل ذلك سقوطا مدويا ومروعا لقيمها المدنية وإطار استدعائها المستمر للعسكر إلىٰ الحياة السياسية أما أزمة التيار الإسلامي فقد تمثلت في خطابه وممارساته التي لم ترتقي إلىٰ المستوىٰ القادر للتعبير عن مفردات هذا المشروع إلىٰ مشروع وطني جامع، وهو أمر يشير ومن كل طريق إلىٰ خطورة الاسنقطاب المجتمعي وتهديد مشروع الجماعة الوطنية في إطار ممارسات هذه النخبة من جهة والحالة الانقلابية التي زادت الطين بله، والسياسات الاستئصالية العنصرية التي تأسست علىٰ خلق حالة من صناعة الكراهية.

ومن المهم في هذا المقام أن نشير إلىٰ أن التراكم الاحتجاجي قد كشف عن حالة من الابداعات الثورية وتطوير الهتافات والشعارات في إطار يفعل الوظيفة الرمزية وقدراتها وحرك ذلك عمل مهم في ابتكار عناصر احتجاج ضد الانقلاب كان لها تأثير في مواجهة المنظومة الانقلابية والسياسات القمعية .

في ظل هذا الاطار فإنه من الواجب أن نتعلم الدروس الحقيقية من مراحل انتقالية يجب الوقوف علىٰ أهم سماتها

أن تخرجنا من حالة الاستقطاب المجتمعي وتهديد مشروع الجماعة الوطنية والانزلاق إلىٰ احتراب أهلي وتهديد السلم الاجتماعي من خلال الوعي بضرورات النقد الذاتي كحالة مجتمعية ضرورية وتدريبية وممارسة حقيقية في المجتمع والسياسة والثقافة وكذلك ضرورة التعرف علىٰ المبادئ الكلية لإدارة التعددية والاختلاف والحوار والتوافق في إطار من الشفافية التي تحمل عمليات المصارحة والمكاشفة والمصالحة والمسامحة، وكذلك فإن من أهم الاصول التي يجب ان تراعىٰ في مراحل الانتقال هو عدم التفريط بضرورات التفكير الاستراتيجي والعمل علىٰ إدارة الأزمات في سياق ان تكون الشعوب والأطراف المختلفة جزءا من الحل لا طريقا إلىٰ افتعال الأزمات والتمييز، كل ذلك يحيلنا إلىٰ الضرورة الكبرىٰ إلىٰ الاهتمام بعلم إدارة المرحلة الانتقالية استمساكا بالرؤية الاستراتيجية وخروجا علىٰ الممارسات العشوائية لأن ذلك كفيل بحق أن تنتهي هذه المراحل الانتقالية بما يحقق أهداف ومكتسبات الثورة المصرية.

نحـن في أشـد الحاجـة إلـي علـم جديـد اسـمه علـم إدارة المرحلة الانتقالية.. لأن هذه المرحلة ربما تكـون أخطـر مـن الثورة ذاتها.ففي المرحلة الانتقالية تسرق الثـورات وتنحـرف عن مسارها .. ويتم الالتفاف حولها وحول مبادئهـا وأهـدافها ومكتسباتها.. ولذلك يجب أن نكون علىٰ يقظة كاملة في إدارة هذه المرحلة.

فالمجتمع كله يحتاج إلىٰ عملية انتقال في إطار ما يمكن تسميته بالانتقال المجتمعي. وما يحدث من سلبيات بعد الثورة ترجع إلىٰ عجز إدارة المرحلة الانتقالية، والسبب الحقيقىٰ فىٰ شيوع حالة الاضطراب والارتباك فىٰ المجتمع المصرىٰ مثلا في المرحلة الانتقالية ترجع إلىٰ عدم وجود تصور كامل لمتطلبات المرحلة الراهنة، إضافة إلىٰ تمسك الناس بنفس السلوك وطريقة التفكير التىٰ اعتادوا عليها قبل قيام الثورة، وهذا ما يؤكد أن روح الميادين لم تتنقل للناس بعد(1).

(1) سيف الدين عبد الفتاح، ثورة فىٰ خطر ووطن فىٰ مأزق، الشروق، 1/ 12/ 2012.

لذلك تحتاج البلاد العربية إلىٰ تأصيل علم إدارة المرحلة الانتقالية بعد حدوث الثورات بها، فهذه المرحلة تنقسم إلىٰ ثلاثة أجزاء، أولها انتقال **الحال**، ثم الانتقال **السياسىٰ والمؤسسىٰ**، وأخيراً الانتقال **المجتمعىٰ**، والفترة الانتقالية لها تحدياتها الأساسية الت تقدمت الإشارة إليها.

علي أن قاعدة نجاح المرحلة الانتقالية مرتبطة بنجاح الثورة ليس فىٰ الإطاحة برأس النظام ولكن بالقضاء علىٰ المنتفعين طيلة سنوات حكم الأنظمة الفاسدة، ثم تأسيس أنظمة ديموقراطية بديلة مع التمكين للثورة، باستعادة الإجماع الوطنىٰ ونبذ كل استقطاب أيديولوجىٰ لمواجهة مؤامرات للثورة المضادة.

صورة المستقبل تحتاج إلىٰ تصور هادئ لما يجب أن تكون عليه الدولة ، رؤىٰ تتحسب لما يمكن أن يقع من السلبيات كالانهيار الاقتصادي، والتفكك الأيديولوجي، أو استمرار بعض الاتجاهات الفاسدة في أركان الدولة، واستمرار الفوضىٰ الأمنية، .. وفيها أن كل جهة سترسم صورة المستقبل المنشود من وجهة نظرها، ثم تلتئم هذه

الـرؤىٰ علـىٰ أرضـية واحـدة؛ هـي أرضـية الـوطن: روحـه ومـصالحه ، هنـا فقـط يمكـن ان تنتهـىٰ الحلقـة المفرغـة مـن مراحل الانتقال.

* * * *

فهرس

مقدمة 5

الفصل الأول: المرحلة الانتقالية المفهوم والأهداف والتحديات 13

1- مفهوم المرحلة الانتقالية........................ 15

2- أهداف المرحلة الانتقالية 26

3- المرحلة الانتقالية تحديات وعقبات 27

الفصل الثاني: إدارة المرحلة الانتقالية ومستقبلها 39

إدارة المرحلة الانتقالية ومستقبلها 41

المرحلة الانتقالية الأولي الملفات والأولويات المجلس العسكري 43

المرحلة الانتقالية الثاني الدكتور محمد مرسي 43

الفصل الثالث: المنحةالانقلابية والحالة الثورية والأنتقال الثالث 89

المبحث الأول المنحة الإنقلابية.................. 91

المبحث الثاني المنحة الثورية 111

الفهرس 123

* * * *